میکرو فیلم تهیه شد

کتابخانه ... نقدس

اسم کتاب شرح کافیه ابن حاجب ۶ ب

مصنف
مؤلف شارح محمد بن حسن استرابادی

خطی نسخ ۲۵ سطری
چاپی

سال چاپ یا تحریر ۱۰۷۵ ق عدد اوراق ۵۴۰

جزء کتب نحو شماره

شمارهٔ عمومی ۹۵۷۷ شمارهٔ قبض

واقف حاج سید رضا زنجانی تاریخ وقف آبان ۱۳۴۵

طول ۲۴ عرض ۱۵ گنجه

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

آفت زدائی شد
تاریخ ۶۷/۱۲/۲۹

هو المالك

بعصمة النعيم

الی ابی ابیه الغنیمه

المعاد

محمد

تاریخ تالیف ۶۸۹

تاریخ کتابت ۱۰۷۵

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
... شد

هت في مواجي معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحر
كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما ي
ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته و
صلوته على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده و على
السادة الاطهار من عترته واولاده اما بعد فقد طلب الي بعض من اعتنى
بصلاح حاله واسعفه بما يبعه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما
يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب رحمه الله في النحو عند قراتها على
فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج والسالك لسبيل هذا
الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا لسؤله وتحقيقا لمأموله اقصى
الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب
المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما
ينتحيه والله تعالى الموفق لارشاد السبيل وهو حسبنا و
وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد ... تمره ...
النوع جمعا الذي التاء كما يجي تحقيقه في باب الجمع
القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم ...
تمر وضرب وقيل وا شتقاق الكلام والكلمة من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في
هو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر
قال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو
المراد هاهنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه
والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر
الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس

ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر وكان اكثر معنى من كلمة وسواء
كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة
تركيب الاعراب كزيد بكر عمرو هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم
فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى تطلق على
كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن
القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا
واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم كذا
الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا
كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص
الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجي والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى
من المعاني مع قصد ان يصير متواطا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد
وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بلى لو جعلت اللفظ الموضوع
لمعنى في الاصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما انك اذا سميت بزيد
رجلا ولا يقال لكل لفظه بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد
التواطؤ بها ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف
الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا
يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا
فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما
به اي يراد بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك
المعنى جزء نحو ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى
المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا
علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزئه
على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المفرد المركب الذي يدل جزئه على جزء معناه و
المشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ
المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ منكرة بل الواجب استعماله

كتابخانه آستان قدس
سال ١٣٤٨ خورشيدی بازبینی شد

المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمفرد
المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة ولو قال
الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايض الاعتراض بان المركبات ليست
بموضوعة على ما يجئ واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة
فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايض
اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاخ
الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايض على معنى كحيوة المتكلم
به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلعز ونحوه من الهذيانات
وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو ضرب زيد
وعبد الله غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان الكلمة وكلما كتمرة وتمر
واللام فيه للجنس ولا للعهد كما يجئ في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان على الجنس
ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه لفظ كل كقوله ان الانسان
لفى خسر الا الذين امنوا اى كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة
يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة
فيناقض الوحدة والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة
بل ذلك احتمال عقلى كما في قوله تع لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد
استغراق الجنس ايض ومثل قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع
من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثانى
اى ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ لا لبيان استغراقه ان قيل
لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة
مشتقة غير جبية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار
مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما
ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراة صوم ورجال صوم ورجلان صوم
فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغى ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما
لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا

فيناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله لبيان الجنس

وقالوا كارطى وبقع لفظة واحدة وكذلك كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين
كلمتان بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم
يضع الا المفردات اما المركبات فهى الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع
يضع الا المفرد فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان
يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التى يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان
يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهى قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفرد
القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثى المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل
على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك هذه
يحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما
بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية
تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل
المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك
مسلمان ومسلمون وبصرى وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها
يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على
النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا
تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون
لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما
ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة و
ذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها
معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمرى
وعلوى وشوى ونحو ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف فصارتا
من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت فلا يوجب تغير
البنية اذ لا يعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجئ في اول التصريف ان شاء الله تع اما
الفعل الماضى نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة
والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضى مدلول وزنه الطارى على حروفه والوزن

جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والكيفيات والسكنات
الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزءين
يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا الخواسُد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال
ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير و
الجمع والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحروف الزائد
ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارى كلمة صارت بالتركيب جزء كلمة كما ادعينا
في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم
اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزءه على جزء معناه
واحد الجزءين متعقب للاخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزءان مسموعان معا قوله
وَهِيَ اِسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه
نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلام والاحوال التى تعرض له من الاعراب وغيره ثم
قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تاتى من الاسمين لكنه احد
جزئى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان
قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو ذهب زيد
ونحو مررت بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا
قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وماء وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته
نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ويريد بالجزئى ما يدخل تحت كلى ويصح
كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف و
المعطوف عليه لا يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما
يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في نحو جاءني زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء
نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف
او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان
المعنى الكلمة احد الثلثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او وقدم اما على
المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع
والخلو كما هو مذكور في مظانه وكذا ينبغى ان يذكره المص لان مقصوده الحصر بدليل

الكلمة

كان م

قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب
ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء عليه كاللام
والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة
اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها
لفظ دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار
عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد وتقول ضرب فعل ماض
فنقول هذا ايض مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ
وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ
هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم
لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل
ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت
لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى
الذى وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد مثله
اذا قلت مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل
ليس كذا او كذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت
معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشيء الذى لا شعور به اصلا
لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك
مبتدان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض
ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين
قوله لِاَنَّهَا اِمَّا اَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا اَوْ لَا اَلثَّانِي اَلْحَرْفُ وَالْاَوَّلُ
اِمَّا اَنْ يَقْتَرِنَ بِاَحَدِ الْاَزْمِنَةِ الثَّلٰثَةِ اَوْ لَا اَلثَّانِي اَلْاِسْمُ وَقَدْ عُلِمَ
بِذٰلِكَ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من
الاسم او من الخبر اى لان حالها اما الدلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل
مبتدا محذوف الخبر اى لانها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله
لانها متعلق بما دل عليه قوله وهي اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه

لايخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لايخبر عنه لان المراد مدلول الفعل م

لان التناقض م

کتابخانهٔ آستان قدس

الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان تدل
على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا في
نفسها والاول اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثه
او لا الثاني الاسم اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثه والاول
الفعل اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثه فهذه قسمة
دائرة بين النفى والاثبات فيكون حاصرة اى لا يكون يمكن الزيادة فيها ولا النقصان
فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله
كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله **اَلْكَلَامُ مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ
بِالْاِسْنَادِ وَلَا يَتَأَتَّى ذٰلِكَ اِلَّا فِي اسْمَيْنِ اَوْ اِسْمٍ وَفِعْلٍ اَلْاِسْمُ مَا دَلَّ
عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِاَحَدِ الْاَزْمِنَةِ الثَّلٰثَةِ** انما قدم حد الكلمة على حد
الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد و
التركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه للكلمتين تركبه منهما
وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان
ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال أزيد قائم او اقام زيد واحدهما
مقدر دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيدا او الفاعل كما في زيد قام او المبتدا والخبر كما في
قوله فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون
المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسب الاضافية
وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل
ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت
قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه
لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف
حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي
الغايب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد
قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر
وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله

وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من
المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيدا امامك يوم
الجمعة ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء
في باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته
ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها
مع ما اسندت اليه بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء
الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال
او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي
في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية
قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية وا لفرق
بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا
كالجملة التي هي خبر المبتدا وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس ولما قال بالاسناد ولم يقل
بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي
كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه
والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الاسم والفعل نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة
الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل
او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اى الاسناد الذي هو
رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون
مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما و
التركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة
اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان
يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل
مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا

مسند اليه ولو جعله مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فليس يا مسندا دعوت الا
والفعل مع الفعل والحرف لايكون كلاهما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا
مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولايتاتى ولايتيسر الا في اسمين
او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اى تركيب من كلمتين بهذا الرابط
او بمعنى مع اى مع هذا الرابط قوله الاسم لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك
حد كل واحد منها اذ اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذى تقدم
لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله
ما دل اى كلمة دلت ولا اورد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد لفظة
ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة
في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها وقوله في
نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما
التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص انه
في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى
في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها كذا في نفسها اى باعتبار نفسها لا باعتبار
كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض
قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في
غيرها كذا بل يقال لا في نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل في نفسه صفة لمعنى
والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى
ثابت في لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا
كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان
الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفى في ما قام زيد اذ
قيام زيد منفى فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو
بصرى او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ
فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى لان هذا
تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار و

دالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك
الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل
ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في
المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل
عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب و
نون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين
كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والا
في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعانى دون الاعيان وقد يكون دالا
على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتا تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد
معانى الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء
سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله
معناه الذى في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك المضمون الى
معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء
ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ
ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار معنى الذى في نفسه مطابقة
فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان في ذلك
الشئ فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادى
للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات
وذلك بان يقال ان طويل مثلا في جاء في رجل طويل موجد لمعناه اى الطول في موصوفه
حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك لان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما
قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى في رجل وانما
ذكر الموصوف قبله لتعيين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم
به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى
قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في
لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دال اى دل بالوضع ولم يوضع

المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب
ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل
على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل
الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله
عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة
لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اي على معنى واقع في احد الازمنة
الثلثة متعينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلولا للفظ الدال على
ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع
الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة
الثلثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج
نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه
ليس احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال وكذلك يخرج نحو
خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد
الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما
الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او
الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج
اسماء الافعال لان ذلك الزمان مدلول عملهما انها ليس بالوضع الثاني كما يجي في
بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال
لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة بينهما موضوع لكل واحد منهما فهو في
اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك
المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا تدخل الافعال الانشائية
لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض
لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي

والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ
الماضي ليس موضوعا للحدث الكاين فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان
او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل
ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من
الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا
على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان
دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم بقي هذه الدلالة
مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان
قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي
والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الا
مهمل غير ظ فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود بها فان قيل ان ضمير الغايب والاسماء الموصولة وكاف
التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد
الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجت
ضرورة الى لفظ اخر لكن لا لتفيد معناها الذي هو الشيء المبهم وبحدثان في ذلك اللفظ
فان لفظة الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها
وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام
في الصلة وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد
لهما من معين مخصوص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى
بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان
معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما
بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما
القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض
ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية
كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين صار

الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط
فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت
وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب
المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واى في الموضعين
على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه
بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل
مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال لكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم
تضمن اى معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا
ما سوى اى من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اى امن تضرب بجميع
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا
الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب
وكم قوله **ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد والاضافة**
مطردة غير منعكسة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس و
الخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله
مبتدا وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة
كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضيهما
فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في
الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس لجعل المبتدا
خبرا والخبر مبتدا مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد
قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في
نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم و
قضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال
كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول
في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في

الموصول

الموصول وبخلاف ساير اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام
التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر
يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف
بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ
قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم
لاصالته في الاعراب حركات الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا
منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع و
النصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن
اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم
الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف
وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فايدتين
كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا
سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام
التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا تمكن الا في الاسم وانما لم يجعل
لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه
معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ
ومررت بكل قايما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم
في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا
انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله نعم من عرفات ولو كانت للتنكير لم
يثبت في الاعلام وليست عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع
المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا
الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قايم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع
لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني الخمسة الذي
فقط وليس فيها ايضا فكذلك التنوين التي في جمع المونث السالم علامة لتمام الاسم فقط

وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي
الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله
ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التا
فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والباقية علامة لجمع
المونث وفيما قال نظر لان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها
لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه
عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل
ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى
عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه
لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم
اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف
فالمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء
الكسر ويروى بيت امرء القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى
دارها نظر عالِ بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين
ويروى من اذرعاتَ كساير ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا
خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من
منع الفتح واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا
بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي
تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار
بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال
اَقِلّي اللوم عاذِلَ والعتابَنْ وقولي ان اَصَبْتُ لقد اصابَنْ ولم يسمع دخولها الحرف
ولا يمتنع ذلك في القياس نحو لَيْمَنْ في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد
فيخص باسم الغالي لانه يجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف
الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز محله
ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال لهذا الوجه ايضا وهو كقوله

وقاتم

وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او يكسر
للساكنين كما في نحو على ما يجيء في اخر الكتاب واما الحاق الروي المقيد تشبيها له بالمطلق
وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال
او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل
لا يدل على الذات لاضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص
التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت و
ضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيها راجع الى الاسم وكذا التصغير
في نحو قوله يا ما اُمَيْلِحَ غِزلانا شَدَنَّ لنا من هؤُليّائِكُنَّ الضال والسمر راجع الى
المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بنيّ فهو شيء موضوع
في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله قال رب
ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسيّ اضربا عنقه اي اضرب
اضرب فليس الاول بجمع ولا الثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ
غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعوني و
اضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى
للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التكرير والتاكيد ان يذكر بلفظين مضاعفا
لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والجمع لمناسبته لهما من حيث
ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله
اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله ثم ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في
صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان
المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتخصص و
التعرف من خصايص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد
وحسن الوجه ومودب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع
الاضافة المخصصة فلا يكون المضاف في مثلها الا اسما ولم يذكر المص من خواص
الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من
اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن

الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل
اي يوم جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف
المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد
واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيئ مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف
اليه لفظا في نحو قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك
اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو
المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله **وهو معرب ومبني فالمعرب**
المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم
لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم
المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب
يطلق على شيئين على احد الجزئين والاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر الاسم
ولفظ المركب كما تقول في ضرب زيد مثلا ان زيد مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما
مركبان ويطلق على المجموع يقال ضرب زيد مركب من ضرب وزيد وهذا كما تقول مثلا
لاحد الخفين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضي
لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان
المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب
المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على
عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الاسماء والالفاظ في المعنى المراد ويحترز
عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر
وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او
الاجزاء فليس كل اسم مركب مع غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب
مع عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا
التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله
على قول والحرف المقدر على الاخر كما يجيئ وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما
بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم ويس وقوله

مبنى

١٠

مبني الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحروف والفعل الماضي والامر
على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى دخل
فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه
البصرية فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان
اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني
عليه كما يجيئ في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي
والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرو امس وذلك بان يقال المصدر ههنا
يشبه الماضي لتقديره بما اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب
لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان
بمعنى الحال والاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل
احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني
المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة
تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا
ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما يحدث في
الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال
المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب
ويجيئ في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة
تعديدا ان شاء الله تعالى واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع
منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيئ في باب المبني وذلك في المضمرات
والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقولنا الذي لم
يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من
الفصل بوجه قوله **وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل**
لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه
لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العوامل
قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف

الذی یحصل لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة علی معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب
بالاختلاف کان معرفة المعرب متوقفة علی معرفة الاختلاف توقف کل محدود علی حده
فیکون دورا هذا ان قصد تعریف حقیقة المعرب لتمیز عند المنشی للکلام فیعطیه
بعد تعقل حقیقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرفنا الاختلاف الصحیح لا من معرفة
المعرب بل لحصول الاختلاف فی کلام صحیح موثوق به کالقرآن وغیره جاز تعریف المعرب
بذلک الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن علی معرفة المعرب ان قیل ای فرق بین المعرب والمبنی
فی الحکم المذکور فان المبنی ایض یختلف تقدیرا وذلک فی احد قسمیه اعنی المرکب منه مع العامل
نحو جاء فی هولاء فهو مثل جاءنی قاض فالجواب ان المعرب یختلف اخره تقدیرا ای تقدیر
الاعراب علی حرفه الاخیر ولا یظهر اما للتعذر کما فی المقصور او الاستثقال کما فی المنقوص
بخلاف المبنی فان الاعراب لا یقدر علی حرفه الاخیر اذ المانع من الاعراب فی جملته
وهو مناسبته للمبنی لا فی اخره نحو هولاء وامس وقد یکون فی اخره ایض کما فی جملته نحو
هذا فلهذا یقال فی هولاء انه فی محل الرفع ای فی موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فی
جاء فی الفتی فانه یقال الرفع مقدر فی اخره قوله لفظا او تقدیرا مصدران بمعنی المفعول
ای یختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا انهما نصب علی المصدر ویجوز ان یکون المضاف
مقدرا ای اختلاف لفظ او تقدیر **الاعراب ما اختلف اخره به** ای یختلف الحرف الاخیر
اختلافا ملفوظا او مقدرا بهما هذا تمام الحد علی ما یوذن به کلامه فی الشرح وقوله **لیدل**
علی المعانی المعتورة علیه بیان لعلة موضع الاعراب فی الاسماء والضمیر فی قوله
اخره للمعرب وفی قوله به لما قوله المعتورة علیه ای المتعاقبة قوله علیه ای علی المعرب قوله
لیدل فیه ضمیر الاختلاف وضمیر ما ونعنی بها الحرکات والحروف ویدخل فی عموم لفظة
ما العامل ایض لانه الشیء الذی یختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل
بالالة التی هی الاعراب فهما فی الظاهر کالقاطع والسکین وان کان فاعل الاختلاف
فی الحقیقة هو المتکلم بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل کالعلة المؤثرة وان کان
علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ویمکن الاعتذار للمصنف بناء علی ظاهر اصطلاحهم اعنی ان
العامل کالعلة الموجبة بان یقال باء الاستعانة دخولها فی الالة اکثر منه فی الموجد ولا
یعترض علی هذا الحد بکسر الاخر لاجل یاء الاضافة ویاء النسبة وفتحه لاجل تاء التانیث

بان یقال الاعراب الذی کان علی الاخر اشتغل لاجل یاء الاضافة من غیر انتقال الی شیء اخر واشتغل لاجل
یاء النسب وتاء التانیث وانتقل الی الیاء والتاء بترکیبهما مع الاسم وهذا تغیر فی الاخر وکذا
فی الف المثنی ویائه وواو الجمع ویائه وذلک لانه قیل الاعراب ما اختلف اخر المعرب به و
المعرب کما ذکرنا هو المرکب مع عامله ولا یدخل العامل فی المضاف الی الیاء والمنسوب والمؤنث
بالتاء والمثنی والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذکورة بها الا انک اخبرت مثلا فی جاءنی مسلمان
عن المثنی ولم تخبر عن المفرد ثم ثنیته وکذا البواقی فقبل لحاق هذه الاحرف کان الاسم مبنیا لعدم
الترکیب فلم یختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا یقال ان الحد غیر جامع لانا نتغیر فی نحو مسلمان
ومسلمون لیس فی الاخر اذ الاخر هو النون وذلک لان النون فیهما کالتنوین وکما ان التنوین لعروضه
لم یخرج ما قبله من ان یکون اخر الحروف فکذا النون ان قال المص انما اخترت هذا الحد وهو
مختار عبد القاهر علی ما نسب الیه الاندلسی علی حد بعض المتاخرین الاعراب اختلاف الاخر
لان الاختلاف امر لا یتحقق ثبوته فی الاخر حتی یسمی اعرابا ولهم ان یقولوا انه اثبت الاختلاف
من حیث لا تدری بقولک ما اختلف اخره به لا یختلف اخر الشیء الا وهناک اختلاف اذ الفعل
یتضمن المصدر قال ولو ثبت الاختلاف ایض فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والکسر لا من کل
واحد منها اذ لو لزم اخر الکلمة واحد منها لم یکن هناک اختلاف فالاختلاف شیء واحد والاعراب
بالاتفاق ثلثة اشیاء فکیف یکون الاعراب اختلافا ولهم ان یقولوا امنا منک بناء علی ان
معنی الاختلاف انقلاب حرکة حرکة اخری وانقلاب حرف حرفا اخری والانقلاب من حیث
هو هو شیء واحد والحق ان معنی قولنا یختلف الاخر ای یتصف بصفة لم یکن علیها قبل
فان زید مثلا فی حال الافراد لم یستحق شیئا من الحرکات فلما ضممت الدال بعد الترکیب
لحالة الرفع فقد اختلفت ای انتقلت من حال السکون الی هذه الحرکة المعینة فقد حصل
بالحرکة الواحدة اختلاف فی الاخر وانتقال الاخر الی الفتحة غیر انتقاله الی الضمة وکذا انتقاله
من السکون الی الکسر فههنا ثلث اختلافات متغایر بعضها البعض بحسب تغایر الحالات
المنتقل الیها وان کانت داخلة فی مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة کالاعراب والاعراب
ایض هو الانتقالات المذکورة هذا اذا اعرب بالحرکات وان اعرب بالحروف فاختلاف
الاخر اذن احد نوعین احدهما رد حرف محذوف من الکلمة فقط او رده مع القلب کما اذا اردت
مثلا اعراب اب بالحروف رددت علیه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا فی النصب

وبا في الجر وثانيهما حمل العين او الحرف الذي يزيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا ايض او حمله
مع القلب اعرابا كما جعلنا الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان و
مسلمون علامتي الرفع ايض وجعلتها مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو ومال فقد
اختلف حال الالف والواو دفعا لانهما صارا شيئين بعد ما كانا الشيء واحد وينبغي
ان يقيد كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات بالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف
في اخره لثلثة فيها كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد ويا ان
المسلمين وبالمسلمين ليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا الان علامتي التثنية
والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو
ولو جعلنا ايض الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف ايض ثلث الخلافات
بحسب التحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف
ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة تحصل ست اختلافات والحق ان معنى
الاختلاف ما ذكرنا ولا وقال ايض لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم
في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيدا اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب
نحو جاء في زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما
ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف
ايضا بانقلاب حركة حركة لكان والالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقوله ما اختلف
اخره به فالم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون بالاختلاف
اذا كان قيل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف قوله ليدل
على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين
احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ لاحدهما على الاخر كما في المشترك نحو القرء
في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال
باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد المعنيين او
المعاني من الاخر او الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيها المعنى الاخر
يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرا احدهما
على الاخر او الاخر فلابد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم

اخاج

١٢

احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له
اخف العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل
المسند الى المفعول كجميل ورجال وضرب وقد يختلف له حرف دال عليه صار كاحد حروف
تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمونث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون و
مسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى
مستقلة كما لو وصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف
وان كان طارئ والمعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة
فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان
الطارئ اللازم احد الشيئين والاشياء فاللائق بالحكمة ان تطلب له اخف علامة
يمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرا ذلك المعنى كما اقتصر في
المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه
فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرا بسببه المعنى كان هناك علامة
لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه
في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض
حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد
وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها
ولم يجتلب حروف متباينة لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة
او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية علامتين كل ذلك لاجل التخفيف
وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلثة الفاعل والمبتدا والخبر
وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول
معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه
والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل
للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات
اضعف الحركات من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة
حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار

معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر منضماً الى المعنيين المذكورين
علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا
عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على
المحل كما في قوله تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوماً
كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو
المتكلم وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته
قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل
العامل في الفاعل هو الفعل لانه صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ
والخبر هو الاخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر واختلف في
ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ
بانضمام احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معاً سبب كونها فضلة فيكونان ايضاً سبب علامة
الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء
الاول بانضمامه اليه كلاماً فصار غيره من الاسماء وقال البصريون العامل هو الفعل
نظراً الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل
الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملاً للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل
كون ذلك الاسم مضافاً اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوماً مع الفعل
الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب
الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظاً لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل
محذوفاً نسياً منسياً مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل
لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظاً
فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضاً لدلالته على معنى اللام في
نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو متبين في
الثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون
علم الفضلة التي يكون بواسطته ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علماً
للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه

نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضاً ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا و
المفعول معه الجر ايضاً اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل
للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا تدخل على غير الفضلة ايضاً كالمستثنى
المفرغ لم يعملا فبقي ما بعدهما منصوباً في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرأ على
معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا
يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتبسين
كما في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون
وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهته الاسم خلافاً للبصريين على ما يجيء في
بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان
اصل كل اسم ان يكون معرباً فان قيل كيف بذلك واصل الاسماء الافراد وهي
في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعدودة قلت انما
حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا ليستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولاً للمركبات عارض
لها لكون استعمالها مفردة عارضاً لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل
الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كنخ وجه ودَه لان الواضع
لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني
اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت
اوايلها تلك الحروف المحكية الا الالف لانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة
توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف
المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا
ولا تقول لام الف واما قوله تكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام و
الهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين
في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معرباً على اقل
من ثلثة الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيراً منهما على حرفين
كنخ ومه وبا تا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب

مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكاف فعلم انه يبني لثبوت علته فنحو نباوه على
اقل من ثلثه ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزما في ترافع المبتدا والخبر من انه
يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم كل واحد من المبتدا والخبر على الاخر
فيلزم تقدم الشي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشي متقدم على ذلك الشي
وانما يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره
بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا
والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور
اما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا
له واما تقدم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك انما
ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا
انه متقدم في القصد وهو العلة الغائيه وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر
العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدا والخبر اذن
كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر في نحو قوله تعـ اياما تدعوا فاداة
الشرط متقدمة على الشرط اذ هي موثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر
الفضلات من العمد فالمبتدا والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا
بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى
الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدا اصل
الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة اصول في
النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة فلما كان مستنكرا في
ظاهر الامر ترافع المبتدا والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم الموثر على الاثر و
استحالة تقدم الشي على موثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما
موثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرية على ما يجي في
ابوابها فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبه وهي اسم ان ولا التبرية
وخبر كان وكاد ومعمولا ظن ووجه مشابهتها للفضلة يجي في ابوابها وانما
جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعا

متقدم المرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان
كان الخبر متقدما في العنايه ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل
معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزم
موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسما الاعراب ثم ان
ما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال
والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناوها اصلي
لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا
اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل
والله اعلم بالصواب قوله وَاَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ فَالرَّفْعُ عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ
وَالنَّصْبُ عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ وَالْجَرُّ عَلَمُ الْاِضَافَةِ اعلم ان الحركات في الحقيقة
ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقه اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره
الاتيان بجزء الياء وفتحه الاتيان بشي من الالف والا فالحركة والسكون من صفات
الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف
المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف
فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت
الحركة وهي بعض المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت
الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه
فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس
الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته
بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل
وخفضه فهو ككسر الشي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا
وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم
من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم
كالشي القاطع للحركة والحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما
سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله عليه السلم

الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبنا
المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم فى الاصل
كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمد والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى
العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى
او لفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاء
مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف واليا فى نحو
مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح واليا فى نحو
بزيد وباحمد ومسلمين ومسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب
والكسر فى الجر فرع عليها كما يجى وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه
على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء
الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح و
الكسر فى عبارات البصرية فهى لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة
حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايض كقول المص
بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين فى الاخر مطلقا قوله
وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عندنا الحركات كما ذكرنا او الحروف
وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف فالرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة
والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظ
فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم
الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب فى اخر
الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد
الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى انما بين العامل
لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه ويعنى بالتقوم
نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها و
هى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل

فالموجد

الفاعلية والمفعولية والاضافة

فالموجد لهذه المعانى كما ذكرنا هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات
هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما
تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء فى قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان
المسمى عاملا فى الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا
المحل ولا شك ان فى لفظ المص ابهاما لان الظاهر فى نحو قام به ويقوم به هذا المعنى
الاخير واذا ثبت ان العامل فى الاسم ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى
للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة فاعلم ان بينهم
خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه
الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه
اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف
ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله فى نحو خير فى قول رؤبة وذلك
لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان
النصب بان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو
الجمع كما يجى فى باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة
بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال
ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد
نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار
بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشى لانه ان اراد كون الاسم مضافا
اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة
التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايض
النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل
قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة
غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك
وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف

او الفضلة

بالاضافة

وَالْيَاءِ الْمُثَنَّى وَكِلَا مُضَافًا إِلَى مُضْمَرٍ وَاثْنَانِ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَأُولُوا وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ

هذا تقسيم للاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدا بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود للجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبيا وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا البعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لها في الاعراب وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا على نحو في الدار زيد والحجرة عمرو على ما يجيء والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شيء واحد اعني الجمع جامع لقيدين احدهما ان يكون جمع المونث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان

يكون

يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر لاجرائه مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجي بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب ساير الاسماء المثناة او المجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة معرب بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يبين اعرابه على ما سيجيء ونصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها يعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بلا من لام الكلمة وعينها وسنذكر هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل والاستفادة من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر

فهلا يجعلها مثلها فى كونها اعلاماً على المعانى وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان
لها اعرابين تقديرياً بالحركات ولفظياً بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو هى علامة
الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات
على ما قبل الحروف وبالحروف ايض وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المصنف
كلام سيبويه به وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قاله فى
فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعى انها
معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما
قبلها والفاً لانفتاحه كما فى ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل
حرفها لم يثبت الا وقفاً بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازنى انها معربة
بالحركات والحروف ناشية منها للاشباع كما فى قوله ادنو فانظور وقوله ينباع
من ذفرى غضوب جسرة وهو ايض ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ
حذفه بلا اختلال الا فى الوزن وايض يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمى انقلابها
هو الاعراب واما هى فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون فى الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف
لدلالة الواو فى الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب وتدل
على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت
كالحركات فذاك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها
كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو
والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى الباقيين لان دليل
الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من
سنخها كما اقتصر فى المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعنى علامة
التثنيه والجمع اذ هى من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف
الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطية لجعل الاعراب المثنى والمجموع بالحروف
لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان
كانت فروعاً للحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الا انها كانت
اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع

كونها

كونها فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات الاعراب بالحركات
هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت فى المفردات الاعراب بالحركات التى هى
الاصل وبالحروف التى هى اقوى منها مع كونها فروعاً لها وفضلوها على المثنى والمجموع
باستيفائها للحروف الثلثة كلاً فى موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها لا
كان لكل حرف فيهما فى موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لشابهها للمثنى
باستلزام كل واحد منها ذاتاً اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال
الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء
المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات
فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى اربعة منها كانها مجلوبة
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسياً منسياً فهى اذن كالحركات المجتلبة للاعراب
وكذا الواو فى فوك لانها كانت مبدلة مبدلة منها الميم فى الافراد فلم ترد الى اصلها
الا للاعراب واما نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه
بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها فى النسب نحو ابنى وبنوى وكان لامها ليست
حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروه ولم
ليكون الواو التى هى فيها اصل للرفع الذى هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها
نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو وياء فى الجر والفاً فى النصب ليكون الالف
اعراباً مثل الفتح والياء مثل الكسر لا لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت
ساكنة للتخفيف فى المعرب بالحروف التى هى اثقل من الحركات ولتناسب الحركات
التى قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها
من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه فى الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة
كان حرف اعراب واما فى الباقيين فطرداً للباب ومعنى حموك ابو زوجك
او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشىء المنكر الذى يستهجن
ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثانى من الثلثة الاقسام التى اعربها
بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعنى بالمثنى
كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه

على ما يجي في باب المثنى فلم يكن على هذا كلا داخلاً في المثنى اذ لم يثبت كل في
المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زايدة فالالف محذوفة للضرورة
كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت المفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع
المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع
المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني وكان
عليه ان يذكر ايض مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ
كانه كان مذري ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك
ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يكن
ان يو لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل المثنى واثنى
في مجموع الحبل الا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان و
اللذان ونحوهما الا ان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة
للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان واللذان ولم
لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل
عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها
وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد
مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر
وجمع المونث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان
جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع جلبت علامة للجمع لما
الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد
في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهموا وكما وكموا ثم
اريد اعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما
ما صلح لان يكون اعرابا اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا
الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى
بالقيام مقام الحركات الا اليا للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها
فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون

الرفع

الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل اليا في المثنى ابقا
على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل يا الجمع
فقلب كسرًا لاستثقاله قبل اليا الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره
وبطلان السعي لو قلبت اليا لضمة ما قبلها واوًا مع ان تغيير الحركة اولى من
تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل يا المجموع ان
حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل و
الاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجي في التصريف وفتح
في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع
بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه
حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات
مقدرة عليها قياسًا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن
معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
هذا القول وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف
دالًا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول
باي شي نعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز
كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة الاعراب ايض علامة المثنى والمجموع قبل كونه
حرف الاعراب علامة الاعراب ايض فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب
معًا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية
فان قيل كيف يكون معربًا بلا حرف اعراب قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات
لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا ازيد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى
حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلايل الاعراب لا حروف الاعراب
وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين واحد فان ارادوا انها زيدت من اول
الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا
انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف

الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان فى الرفع معربين بحركة
مقدرة اذا الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه فى الاسماء الستة وقال
بعضهم الاعراب بالحركات مقدر فى متلو الالف والواو والياء والحروف دلايل
الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين فى الاسماء الستة والكلام عليه ما مر
هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم فى
الاسماء الستة وفى المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب
الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفى اخرها لما تقدم من ان
الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلابد
ان يكون على حروفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد
جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التى هى من سنخ الكلمة فلابد ان يكون الحرف
اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما
تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذى
عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة
لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى تكون على خمسة اقسام كما مر
بخلاف النون فانه لا ينوبها من تلك المعانى شئ وانما تسقط التنوين مع لام
التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف تكون فى بعض المواضع علامة
للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء فى
نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين
لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا تسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف
النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفى فى الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا
فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر
وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف لعدم لزومها للكلمة وضعفها
بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة
الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجئ
فى التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة

فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا
لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضى ويرمى ويدعو
فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجئ فى باب الوقف وقال سيبويه النون فى
الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب فمنعت
من الحركة فجئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما
والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم يظهر كانت كالعدم
ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما
فثبت معها لثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف
التنوين فهى فى نحو جاءنى رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفى الرجلان عوض
من الحركة فقط وفى رجلا زيد من التنوين فقط وفى رجلان وقفا ليس عوضا
منهما ولا من احدهما وفى نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وقيل
قال المبرد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض
من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو
ما اخترنا ان ارادوا انها كالتنوين فى معنى كونه علامة التمام لا فى المعانى الخمسة
وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها فى الاضافة وقال الفراء
هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوتها
مع اللام بضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين فى المثنى
ومن اكثر فى المجموع بناء على ان المثنى كان فى الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع
مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيحه خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما
مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا
واحدا الا انه اهدر ذلك التكرير اللفظى واما كلا فاعرب باعراب المثنى لشدة
شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد
عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو مثنية
اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه
جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما

كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا
وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق
له لفظا ومعنى كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتوغل
في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما
وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيفا الى المظهر فانه لا يجري على المثنى
اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر
ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا
وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته
والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت
ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة
فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو و
يجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث حملا اعرابها
كاللام في كلا وانما جيء بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي
التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها
بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء
بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث
لم يجز هذه الامور والف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست
للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم
وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة
وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين وزيد الف التثنية
حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدها اذ
لا احاطة في الواحد فلفظها كلفظ اثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال
الواحد فقال في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت
كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انها لو كانا مثنيين لم يجز
رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال تعالى كلتا الجنتين

آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر
كما في الثاني واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو
كانت لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان المفرد مما لفظا
لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد
التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما
لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين ومعنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو
كلا زيد وعمرو ولحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المراتين
ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين آتت ثم قال وفجرنا
خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال انما افردنا اولو وعشرون
واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون
دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لانا ولو موضوع وضع
جمع السلامة وليس به انها ثابت اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر ثلاث
واربع احاد العشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل
لثلاث عشرات مع كل عقد يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون
للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها واما عليون وقلسون ونحوها فانها جمع علية
وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال
على مفردين في اخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان و
مذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا نحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر
ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او ياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اي
وجه كان لان واحده ذو قال ولكن اريد به الذوين قوله التقدير فيما
تعذر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا
ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعرابات المذكورة
في اي الاسماء المعربة تكون مقدرة وفي ايها تكون ظاهرة حصر الاسماء المقدرة
الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب بقوله فيما تعذر

اى فى معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى
الضمير مقامه فصار مرفوعًا فاستتر فى الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين
اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر فى بابين يستحيل
فى كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعًا ونصبًا وجرًا الاول باب عصا يعنى كل معرب
مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا فى الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه
لخرج عن جوهره فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثانى باب غلامى يعنى
كل اسم كان معربًا بالحركة ظاهرًا احترازًا عن نحو غلاماى ومسلمى وعصاى مضافا
الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى فيه ايضا مطلقا لان اعراب المضاف
متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله
كما تقرر ففى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندًا
اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندًا اليه مسبوق
بثبوته اولا فى نفسه والمسند اليه المجيء فى مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام
المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة
ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء
المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد
ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين
كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة وكذا فى نحو قاضى فى المفرد يستحيل ظهور الاعراب
فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب واما المستثقل اعرابه فنوعان مستثقل فى
احدهما رفعًا وجرًا وفى الاخر رفعًا فالاول الاسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء
قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس
لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها
وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبى ودلو وكرسى ومغزو واما
الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضى ويسمى
هذا النوع منقوصًا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصا مقصورًا لكونه ضد
الممدود او لكونه ممنوعًا عن الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو

غلامى

غلامى مقصورًا وان كان ممنوعًا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد
الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على ما يجيء والمقصور من القاب
المعرب والثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر
فيه وذلك نحو جاءنى مسلمى والاصل مسلموى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما
فى اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى
الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوًا نحو سيد
ميت وان كان القياس فى ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما يجيء فى
التصريف ان شاء الله وادغم بعد القلب ولاهما فى الاخرى وكسر ما قبل الياء لا
ما تم عوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل
التغير فمن ثم لم يكسر الضم فى نحو سيل وميل لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم
ولم يكن الضم قريبًا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام
ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل فى جمع ابيض
بيض وفى فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة فى المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها
مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيل كهيام وان كان الاسم الذى قلب واوه
ياء للادغام فى الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا
ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا فى جمع الوى لى لى معاقبت ان الواو
الذى هو علامة الرفع مقدر فى جاءنى مسلمى واما فى حالة الجر والنصب فالياء
باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاءنى صالحا القوم
صالحوا القوم ورايت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور
عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمى فان المضاف اليه
لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظة فى فى الاحوال الثلث فقد دخلت
فى باب غلامى فلذا لم يفردها بالذكر وكان عليه ان يعد فى المستقل اعرابه
الموقوف عليه رفعًا وجرًا بالسكون نحو جاءنى زيد ومررت بزيد وان يعد
فى قسم المتعذر اعرابه مطلقًا المحكى فى نحو من زيدٌ ومن زيدًا ومن زيدٍ لكونه
معربًا مقدر الاعراب وجوبًا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب الاخفش

ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص كما رايت لانه عده من قسم
المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامي
ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البنا بل لها شرط كما يجي في
الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض
الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما
عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم
مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل
وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم
ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر
ولا تنوين قوله ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشي الفلاني علة لكذا لا يريدون به
انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة
بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجبه العلة واياه
عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف
مقتضى العلتين وتسميتهم ايض لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز
لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة
التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها و
ستعرف الشروط انشاء الله ويدخل في الحد الذي ذكره المص ما دخله الكسر والتنوين
للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون
علما للمونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت
العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر
لان الصرف على قوله عبارة عن تعري السببين المعتبرين وعن السبب القايم
مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول
ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف
عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او

تقديرا

22

تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم
هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على
حد المص يكون ما دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف و
عند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر و
التنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته
اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل
البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر فظهر
ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف
لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل
حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايض منصرف
لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف و
الاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة
مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم
بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايض لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة
اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايض كما في الوقف ومع اللام والاضافة
والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء
ولا لشي اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يوتى بنون العماد
في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم
مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمونث لان النون فيهما ليس للتمكن
كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايض فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر
النصب بل ان سمي بالمثنى مذكرا او مونث وسمي بجمع المذكر السالم مونث واجري
اعراب المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان
فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما
ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايض فان النصب ثم قد يتفق مشابهة للفعل

بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقوله هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر

ضرورة

وهى على ثلاثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما
فى اسماء الافعال يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله و
ثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه
فى شىء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل
الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل فى البناء بتطفل بعضه وهو
المضارع على الاسم فى الاعراب فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اى الذى
معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا
ولا يتضمن معناه لكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا لا اصلا كما ان الافعال
فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل فى كونه كلاما الى
الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجى فى باب المصدر فلا
يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها عمل
الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل
ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم
يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما احتيج فى هذا
الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان
المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خواص
الفعل الظاهرة بل يحتاج فى اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية
فى الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجى فلم تكف واحدة منها الا اذا اقامت مقام
اثنين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا
فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على
الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما
يصير معنى الاسم هو معنى الفعل فى اسم الفعل وكما يتضمن فى اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال فى المعنى فيعطى
حكم الفعل بناء اسم الفعل وعمله معا وعلى البواقى عمله حسب وهذا مطرد فى كل
ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه

كان

٢٣

كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه
الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط
والاستفهام ونحو ذلك كما يجى فى باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما
يخصها وههنا يكفى ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال
وذلك لتمكن الحرف ورسوخه فى البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف لتضمن
معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى
عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجى فى بابه فظهر ان الاسم
قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه
الفعل فقط قوله والنون زايدة انتصب زايدة على انها حال من النون والعامل
معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى اخره اى يكون علل منع الصرف
عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زايدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه
الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة فى اخر الاسم العلم سواء كانت
للالحاق كما فى ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية يمتنع من
التاء كالف التانيث واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث
بالامتناع من التاء فهذا الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها
لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية
بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث
الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة
اعنى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التانيث دون الالف فى نحو سكرى لكون
الهمزة فى الاصل الفا والثانى كون همزة الالحاق فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر
الالف والنون فى نحو سكران وان كان ذلك لمشابهة الف التانيث الممدودة لان
النون ليست فى مقام حرف اصلى والالف للالحاق المقصورة وان كانت فى
مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اى الالف المقصورة
لا المنقلبة عن علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه
العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث

فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الاصل عندنا والعجمة
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فتكون
العربية اذن في كلام العجم فرعاً والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف و
النون فرع الفي التانيث كما يجيء بعدُ او فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل من الاسم
فرع وزن الاسم اذ كان خاصاً بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل
كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها
ككون الاسم مصغراً او منسوباً وشاذاً وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار
منهم بلا علة مخصصة قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر
عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في احد عمل
الجار وهو يعمل الجر لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في
حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة
فحذف علامة الاعراب مطلقاً اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط و
اخص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه به في التعري من الجر قوله
وَيَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ أَوْ لِلتَّنَاسُبِ مِثْلُ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا و
قَوَارِيرًا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقاً اي في الشعر وغيره لغة الشعراء
وذلك انهم كانوا يضطرون كثيراً لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف
فتمرن السنتهم على ذلك فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضاً وعليه
حمل قوله تعالى سلاسلاً وقواريراً وقال هو والكسائي ان صرف ما لا ينصرف
مطلقاً لغة قوم الا افصل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في
الاختيار نحو جاءني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في
جواز صرفه فلا ينصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف
افعل في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف
والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف
جوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقاً
بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين لك عند الكلام

في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطاً لكثير من الاسباب مع كونها سبباً و
استشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه
الباقون استدلالاً بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف
ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون
مد المقصور الا نادراً ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي في المجامع الانصاف ان
الرواية لو ثبت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلاً
صرف لتناسب المنصرف التي يليه اي اغلالاً فهو كقولهم هنائي الشيء ومراني الاصل
امراني قوله قواريراً يعني انما قرئ منوناً الا اذا وقف عليه بالالف لان الالف كما
يحتمل ان يكون بدلاً من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا
والرسولا والسبيلا فلا يكون نصاً فيما استشهد له من صرف غير المنصرف
واما صرفه ليناسب اواخر الاي في هذه السورة لان اواخر الاي كالقوافي
يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله خير المال سكة
مابورة وفرس مامورة اي موامرة يعني كثيرة النتاج فقال نعم والفجر ثم قال يسر
وفيه مال يجيء لموافقة فلي قوله وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا الْجَمْعُ وَأَلِفَا التَّأْنِيثِ
اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له
في الاحاد العربية اما نحو ثمان وربلع اي الذي القى رباعيته ورجل شناحي
طويل وحمار حزاب اي غليظ قصير فشواد واما نحو الترامي والتغازي فالاصل
فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل اليا. واما نحو هوازن وشراحيل علمين
فنقول عن الجمع وسيجيء حكمه واما يمان وشام فالالف فيهما عوض من احدى
يائي النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانه صار الى هذا الوزن
بسبب احدى يائي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى ويا النسب
عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا
تهام بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني الليلة برق
بالتهم يا لك برقاً من تشقه لا يلم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي
بتشديد اليا. وهو قليل ويجيء في التصريف وجهه انشاء الله تعالى واما

ياء النسب عارضة فى قماري وكراسي وعواري وبخاتي ودباسي ونحوها
لانها تثبت فى احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات
فى الاحاد وليس ذلك الا لاعتداد الياء فى المفرد وصوغ الجمع عليه بقياس
الا ترى انك تقول فى جمع عجمي عجامي وان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى و
قيل ان ثمانيًا مثل يمان الالف والياء للنسبة الى الثمن الذى هو جزء من
ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى الثمن
كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى
جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعي انسب فيكون منسوبًا الى الرباعية
وهي السن ويجوز ان تقول فى الثماني انه منسوب الى الثمانية اى مجرد
العدد لان الثماني لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد
لا المعدود كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست
ضعف ثلث وقد يجيء تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير
الف المنسوب اليه تقديرًا لكونه بدلًا من احدى يائي النسب وكذا
الياء غير الياء كما قيل فى هجان وفلك وفدجاء ثمان فى الشعر غير مصروف
شاذًا قال يحدو ثماني مولعًا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه
معنى الجمع ولفظه شبه لفظ الجمع ظنه جمعًا اما سراويل فاعجمي وقد
قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرًا كما يجيء واما نحو
اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعي
قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتت فى عضد
جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالًا مفرد ولذا قال تعالى مما
فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار و
ثوب اسمال ونطفة امشاج ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل فى الواحد نحو
اذرح فى اسم موضع لكونه منقولًا عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما
اعجميان ولا بابلم لانه لغة رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه
جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت

اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونها
نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع
ولهذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم
واما قوله ع انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين
بالكرور جمع صراء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا
نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذى لا
نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سببب
كالسببين وقال الجزولي فيه وعدم النظير فى الاحاد وعدم النظير فيها عنده
سبب مستقل لا احتياج الى الجمعية كما ياتي فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان و
الاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر
الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى
جموع التكسير واما قيام الفى التانيث اعنى الممدودة والمقصورة مقام
سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فان بناءها على
العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها كعضوة وقمحدوة ومجارة وخزانة
كما يجيء فى باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغته
الاصلية تحقيقًا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرًا
كعمر وقطام فى تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو
ايس فى يئس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق
وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله
خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف
يقال الاسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج
قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخران قلنا انه معدول عن الاخر وهو
عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر و
الامس واللام ليست من صيغة الكلمة لم تضع عليها الا ان تقول كانها من صيغة

الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان
الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سود بمعنى رجل سيئ او خروج
تقدير اى خروج مقدر ونعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه
غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجد ايضا منصرفا لكان هناك طريق
الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة
وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو
وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث
فقد قام دليل على انها معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة
ثلثه بمعنى واحد وفايدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
الجزء المقسوم عليه ذو اجزاء فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب
نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءنى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا
بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا
للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان
اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه
اصله وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا
وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق
الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما الى التسعة نحو خماس
ومخمس وسداس ومسدس والسباع مفقود بل يستعمل على وزن فعال
من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى و
الثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا للعدل
والوصف فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو
نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر فى اربع كما هو مذهبهم قلت هذا
التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف
فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجوز صرف هذا المعدول
اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر

فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج انما لم ينصرف لكون مثنى
مثلا معدولا عن لفظة اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة
الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا
مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير
لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما
فى عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا
ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يجرى على المعارف وكيف يكون
معرفة وهو يقع حالا نحو جاءنى القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث
اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واخر واخرى
اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى
الفضليان الفضليات والفضل فمعنى اخر فى الاصل اشد تاخرا وكان فى الاصل
معنى جاءنى زيد ورجل اخر ورجل اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى
معنى غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا
يقال جاءنى زيد وحمار اخر ولا وامراة اخرى ويستعمل اخريات فى المعنى الاول فلا
يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءنى فلان فى اخريات الناس
اى فى الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل
استعمل من دون لوازم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام
والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامراة اخرى وامرتان اخريان
ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة كما فى الله اكبر للزم ان
يقال نسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة
لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة
لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما فى الغايات او مع سادمسد
المضاف اليه تابع ذاك المضاف اليه وهو التنوين كما فى حينئذ وكلا اتينا او مع
دلالة ما اضيف اليه تابع ذاك المضاف عليه نحو قوله علالا وبداهة سابح اجذم
استقرا كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما نعان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه

وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها
عن المضاف اليه الذى كانت تقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول عنه ما
وانضم الى علله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية
فيها كما اعتبرت فى سحر على ما يجئ واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع
فالاكثرون على انه معدول عن جُمْع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل
كحمراء وحمر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلى مونث افعل
المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا اجمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا
شاذ كما يجئ فى باب الجمع ولو كان جمع معدولا من جمع وفعل يصلح لجمع المذكر
والمونث لجاز جاء فى الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء
اسما فعالى فى التكسير وفعلاوات فى التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول
عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعين
شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ فى باب الجمع واما السبب الاخر
فى جمع فعن الخليل انه تعريف اضافى وكذا فى الجمع لان الاصل فى جاء القوم اجمعون
اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل فيه نظر لان تعريف الاضافة
غير معتبر فى منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم
منع الصرف وهو سقوط التنوين لا يتبين معه كما يجئ واما مع حذفه فما المانع من
اعتباره وقال بعضهم فيهما التعريف الوضعى كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف
بلا علامة التعريف والموكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله
قد صرت البكرة يوما اجمعا ما كان الموكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينات
فانها معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبية نحو النجم والصعق
ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم
لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف فقال
المصنف فيهما مع العدل الوصف الاصلى وان صارا بالغلبة فى باب التاكيد
فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى

بما ذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع غيرها من
تلك الوجوه فالاولى ان يقال فى امتناع كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه
لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو على من كون اخر
معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين
عن ذى اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول
عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير ومن ابن له انه لا يجوز
تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام فى المعدول عن
ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما كما ذهب اليه
بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه
علما وذهب ابن جنى الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل من
بعده لفظه فى جميع الاحوال فآخر فى قولك نسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على
هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولات ايضا
عن اخر الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية
والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيها حكم منع الصرف فى موضع نحو
احمران واجمعون كما تردوا ما الاخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل
ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كمعرفات هذا وفى ادعاء كون ظواهر
الفاظ المونث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد
فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل
على التعيين بل نقول هى معدولة عما كان حقها ولانها فى الاصل اعنى احد الاشياء
الثلثة مطلقا وانما عدل عنه لتجرده عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم
لاحدها كما يجئ فى باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى
هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعنى خروجه عن صيغته الاصلية بل
نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون من الصيغة او
استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا
معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه

الاصل من اى الصفات هو امن باب احمر حمر ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فُعَل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال تانى وعيد الحوص من الجعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلا لا يجئ فى الاغلب الا فى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجُمَع وكان معنى قولنا قرات الكتاب جمع فى الاصل انه اتم جمعا فى قراتى من كل شئ فهو تفضيل القوم جميع نحو احمد واشهر فى المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وامحى عنه معنى التفضيل فعدل فى اللفظ لوازم افعل التفضيل الثلثة اعنى اللام الاضافة ومن كما ذكرنا فى اخر فاجمع فاخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف يرد على جعل اجمع من باب الافضل ان المونث جمعا وخففه جمعى كاخرى والجواب انه لما امحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا كحمر اواذا جاز لك ان تقول حسنا وخشنا وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن الفعل اى افعل هذا وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا فى العدل المحقق اذ هو غير منصرف فى القول المشهور ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجئ فى الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق ان لم يقصد كونه مضافا الى شئ واريد به فردا من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتها فمقدرة كما يجئ فى الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى معنى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فُعَل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف فهذه كلها منصرفة وان سمى بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك

وحجر

ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحطم وختع فى مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب فى مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو فى المذكر كفعال فى المونث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجئ فى باب النداء وفعال وفعل المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقاما فى المبالغة فى شيوع الاستعمال كما ساوق حطم فى الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى فى نقصان بعض الاسماء المشتركة فى معنى عن بعض فى التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن التام ويجئ لهذا مزيد بحث فى اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق للعدل والعلمية وكذا فعال عند بنى تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذى قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدولة ودونه خرط القتاد كما يجئ فى اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا فى اخر وجمع واتباعه كما ذكرناها واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاحى وعدم قثم وجحى قبل العلمية محكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنس فقلنا هو علم مرتجل اى غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لئلا ينخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين نجهل كونه فى كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما اُدَد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع فى كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين او كلاهما معا وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل

ذلك فی کلامهم ولا اعرف له مثالاً وکذا ان جاء له فاعل قبل العلمیة مع ثبوت
فعل ایضا قبلها فهو منصرف کحطم وختع علمین لجواز نقله عن فعل جنساً
وان لا یکون معدولاً عن فاعل ولاسیما ان النقل فی الاعلام اکثر من العدل
اما عمر وزفر علمین فکان الواجب علی هذا الاصل صرفهما لانه کما جاء لهما
فاعل قبل العلمیة جاء فعل ایضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السید قال الاعشی
یا بی الظلامة منه النوفل الزفر لکنهما لما سمعا غیر منصرفین حکمنا بانهما حال
العلمیة غیر منقولین عن فعل الجنسی بل هما معدولان عن فاعل وان اختل
الشرطان کلاهما فلا کلام فی کونه منصرفاً لو اتفق مجیئه فان قیل هلا حکم
فی المرتجلة التی هی نحو موهَب ومَکوَزة ومَحبَب وحَیَوة انها معدولة عن
موهِب بکسر الهاء وعن مکازة ومحبّ وحیة قلت لانها وان کانت
خارجة عن القیاس الا ان هذه التغییرات رجوع الی الاصل من وجه فکانها
لیست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع الیه اما فی محبب و
مکوزة فظاهر واما موهب فانه وان کان قیاس معتل الفاء باللام بالواو
ان یصاغ منه مفعِل بالکسر فالعدول الی الکسر فی نحو موضع وموجل مخالفة
للاصل وانما خولف حملاً علی الاکثر وذلک لان معتل الفاء الواوی اکثره من
باب یفعِل بکسر العین والموضع مبنی علی المضارع وقد حکی الکوفیون موضع
بفتح الضاد علی الاصل واما مورق فی اسم رجل فانما صرف اما بناء علی انه فوعل
او علی انه مفعل بفتح العین لکن کونه اکثر من مفعل بالکسر کما یجیء فی التصریف
اوهمهم انه غیر معدول عن مفعِل بالکسر وکذا موکل علماً واما شمس بن مالک
بضم الشین فلما لم یلزم لم یعتبر فی الوزن العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه غیر منقول
عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترک صرفه کما فی هند لان امر العدل
ظاهر ولیس کالعجمة فی نحو نوح ولوط حتی یقال انه لا یؤثر فی الثلاثی الساکن
الاوسط واما حیوة فلم یتغیر صیغتها بقلب اللام واواً والعدل خروج عن
الصیغة قوله وقطام فی تمیم ای فی لغة بنی تمیم اما فی لغة اهل الحجاز ففیها ایضا
عدل مقدر عند النحاة لکنها مبنیة وکلامه فی المعربات غیر المنصرفة ویعنی

باب

باب قطام ما هو علی وزن فعال من اعلام الاعیان المؤنثة وذلک ان فعال علی
اربعة اقسام کما یجیء اسم فعل کنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر علی رای النحاة
کفجار للفجرة وصفة للمؤنث وکفساق بمعنی فاسقة وهما ایضا مبنیان باتفاق
قالوا لمشابهته باب نزال عدلاً ووزناً ولم یکتفوا فی المشابهة بالوزن لئلا یرد
نحو سحاب وجهام وکلام فانها معربة فقالوا کما ان نزال معدول عن انزل فساق
وفجار فی التقدیر معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعیان
المؤنثة فلغة الحجازیین بناؤه کالقبیل لمشابهتها بهذین ایضا لنزال وزناً وعدلاً مقدراً
وبنو تمیم افترقوا فرقتین اکثرهم علی ان ذات الراء من هذا القسم مبنیة علی الکسر
للوزن والعدل المقدر کحضار وانما قدروا العدل فیها تحصیلاً للکسر
اللازم بسبب البناء اذ کسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغیر
ذات الراء کقطام معربة غیر منصرفة للتانیث والعلمیة ولم یحتاجوا فی ترک
الصرف ههنا الی تقدیر العدل کما احتیج الیه فی عمر الا ان بعض النحاة یقدره
فیه من غیر ضرورة لانه من باب حضار الذی وجب تقدیر العدل فیه
لغرض البناء الذی هو سبب الامالة فقدروه فیه ایضا وعلیه قال
المص وقطام فی تمیم ولیس بوجه لان تقدیر العدل فی المبنی وفی غیر
المنصرف للضرورة فلم نقدر بدونها واقلهم علی ان جمیع هذا القسم غیر
منصرف من ذوات الراء کان او لا وسیجیء الکلام علی تقدیر العدل
فی مثله فی اسماء الافعال قوله **الوَصْفُ شَرْطُهُ اَنْ یَکُونَ فِی
الاَصْلِ فَلَا تَضُرُّهُ الْغَلَبَةُ فَلِذٰلِکَ صُرِفَ مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ اَرْبَعٍ
وَامْتَنَعَ اَسْوَدُ وَاَرْقَمُ لِلْحَیَّةِ وَاَدْهَمُ لِلْقَیْدِ وَضَعُفَ مَنْعُ اَفْعیٰ
لِلْحَیَّةِ وَاَجْدَلُ لِلصَّقْرِ وَاَخْیَلُ لِلطَّائِرِ** تقدیر الکلام شرطه ان یکون
فی الاصل فلذلک صرف مررت بنسوة اربع ولا تضره الغلبة فلذلک
امتنع اسود وارقم وانا الی الآن لم یتم لی دلیل قاطع علی ان الوصف العارض
غیر معتد به فی منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفاً فیجوز
ان یکون الصرف لعدم شرط وزن الفعل علی ما یذکر وهو عدم قبوله للتاء

يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة
ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر في الرتبة قبل
المونث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمونث فالتاء طارية بشي وان دققوا
فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له
بعدما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المونث فكيف يعتد بالوزن العارض
في اربع مع كونه قبل على حاله يخرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله
بالها فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال
اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاولى ينبغي ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المونث استعمال الاصل اعني اربعة
للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يزول في المونث
يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض
الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع محتملا
لاشيا ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر فيه بحيث لا يحتاج لذلك
الشي الى قرينة بخلاف ساير اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة
فكذا اسود كان محتملا لكل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السودا
حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به ذلك النوع
من الحيات بخلاف ساير السود فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصدته
من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال
وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى
الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع
العلمية فيه نظر كما يجي وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بلى يخرج الوصف
لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يبقى فيدا دهم لكن المقصود
في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كالقرعية
تثبت بذلك فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف

سيبويه

سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من ثبات
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل الاستدلال له في باب احمر
اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال
بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر
كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته
فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايض يعتبر بعدها
بقاء معنى الوصف كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد
العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله
عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال
الاسماء وكسرا تكسيرها لم تخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحو
في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت
الحال والظرف بها هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سودا
ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي
قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت نحو اسود ان الوصفية الاصلية بعد
زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت
باربع ان الوصفية العارضة لا يعتبر وقال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة في الغالب
نحو ابطح فتصرف وذلك لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها
على الموصوف وان كان معنى الوصف فيها باقيا قوله وضعف منع معطوف
على قوله صرفا اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى
لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت ايض في الاستعمال نحو
ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما راوا انها للحية الخبيثة الشديد
من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر
انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد
قيل في للدرع جدلا فكانه مونث الاجدل وكذا توهم في الاخيل ان معناه
الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول

سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف م

بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له م

بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية م

ونحوه من الغالب

صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف لا عارضًا ولا اصليًا وافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طايرًا ذا قوة واخيل طايرًا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلًا لقيت احدًا لا معناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابًا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا كما اشار اليه المصنف واما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله اَلتَّانِيثُ بِالتَّاءِ شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ وَالْمَعْنَوِيُّ كَذٰلِكَ وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَاثِيرِهِ زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ اَوْ تَحَرُّكُ الْاَوْسَطِ اَوِ الْعُجْمَةُ فَهِنْدُ يَجُوزُ صَرْفُهُ وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ وَمَاهُ وَجُورُ مُمْتَنِعٌ فَاِنْ سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ فَقَدَمٌ مُنْصَرِفٌ وَعَقْرَبُ مُمْتَنِعٌ اعلم ان التانيث على ضربين بالالف والتاء فما هو بالالف متحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعًا على ما مر ولذا قام مقام سببين ونريد بتاء التانيث تاء زايدة فى اخر الاسم مفتوحًا ما قبلها تنقلب بالوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مونثًا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت بنت واخت وهنت مذكرًا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون بتاء ظاهرة فشرطه العلمية سواء كان مذكرًا حقيقيًا كحمزة اولا هذا ولاذاك كغرة فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتانيث بالتاء فالحلال لم يجئ الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيًا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التانيث فى الاصل على العروض وعدم اللزوم فلم يعتد بها وانما قلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث ولا يجئ لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الاعيان لانه للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة ومراة ورجلة وحمارة واما فى غير هذا المعنى فقد تكون لانه كما فى حجارة وغرفة على ما يجئ فى باب التانيث ثم ان العلمية فى الكلمة العربية

صيرتها مصونة عن النقصان فتلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لانه لا تحذف الا فى الترخيم كما يحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا تنفك عن الكلمة فتقول عايشة فى الجنس ليس موضوعًا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعًا ثانيًا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع واما ان كانت العلمية فى غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما فى جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس ونحو ذلك وذلك قالوا جبريل وجبرال وجبرئيل وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ما شئت واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث فى نحو غرفة والف الالحاق فى نحو معزى لم يجز زيادته لان ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة معنى اما اذا افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعًا على ما كان موضوعًا له جازت له مطلقًا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما فى الزيدان والزيدون على ما يجئ فى باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازمًا فهلا قيل فى نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببًا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء فى الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرًا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيًا

كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ
يجب الالف للزومها لا تحذف حتى لا تقدر ولا تؤثر التاء مقدرة ايض الا مع
العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوي ايض مشروطا
بالعلمية بانصراف نحو حائض وامراة جريح كما فعل المص في شرحه لان المراد
بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقي وفي نحو
حائض ليس التاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان مع كونه علما للمذكر غير منصرف
كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم حييضة
كما تقول في سماء سمية وليس كذلك لانك تقول حييض كما يجيء وانما شرط
العلمية ايض لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية
والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة متحتمة التاثير مطلقا وان
كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كثاة علما لان العلامة ظاهرة واما
التاء المقدر فضعيف فان سد مسده الحرف الاخير اثر وجوبا والا ففيه
الخلاف كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير في الزايد على الثلثة لان موضع التاء
في كلامهم فوق الثلثة ولا تزاد ثالثة واما نحو شه وشاة فمحذوف اللام ودليل
سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان
تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة
وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا
هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان
ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا
كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
وقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة
الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى
الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند
في جواز الامرين نظرا الى ضعف السادّ مسدّ التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا
او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك

الاترى انّ نحو حائض منصرف مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجيء

في اللفظ

كرجل سميته بعقرب وكتاب سميته بقدم وهذا يقيد اطلاق ان التذكير في
الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير
سقر اسم رجل سقير واما اذينه وعيينه لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان
لم يسد مسد التاء ولا يسد التاء مسده شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن
الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا
سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل واسم سيف مثلا فلا
خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد
جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه
امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات السادّ مسد حرف
التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلام
لا وصفا كدار ونار وكذا الثاني كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور
فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجيء
وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم
تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن
السببية لا يقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فظهر بهذا
التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه
زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شرائط
اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون ذلك
المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف
لان الرباب قبل تسميته المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو
حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث
لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر
وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة للمذكر موضوعة
استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر
تانيثا يحتاج الى تاويل ايض على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم

او معناه في الاصل مختص بحائض

لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولاً بالقبيلة فيمنعونه
الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعاً في العلى وعروقا
ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يؤول
اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امراة وقد يؤنث
ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مصروفا
اي اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز
ان يكون صرفه لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهنا تاويلان
باعتبارين واما نحو قوله قرات هوداً فان جعلته اسم النبي صلى الله عليه وآله على حذف
المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف
لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب
فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وترك
بتاويل الكلمة او اللفظة ويجي بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت
بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله **التعريف شرطه**
ان يكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما
مبنيتان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذوا اللام والمضاف
فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين وتبعه
الكسر لمشابهة الفعل لانه ليس مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمشابهة
الفعل فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً
واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة
مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة
الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف
الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين
فيظهر اثر منع الصرف قوله **العجمة شرطها علمية وتحرك الاوسط او**
زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع

ذا الله تم كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تم وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون ويجوز ان يكون صرفه لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو ماول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه

ي كون الاسم علماً في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علماً وليس هذا الشرط
بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله
فيه ايضاً علماً كابراهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه
عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولاً مع العلمية لان العجمة في الاعجمي
تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه
تصرف كلامهم فاذا وقع اولاً فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا
معها جاز ان يمنع ما يعاقبهما ايضاً اعني التنوين رعاية للعجمة حين امكنت فيتبع
الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على
ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب
وياء النسبة وياء التصغير وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب
بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع
الاعجمي في كلام العرب اولاً مع العلمية فانه يقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل
التنوين ايضاً مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والزدج فيصير
كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علماً كان كما لو جعل الكلمة العربية علماً
فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كزجس وبقم
ففيهما الوزن وكذا اجر مخففاً وان لم يكن صرف كلجام علماً المذكور في العجمة على ما
ذكر المص الشرطان معاً واجبان العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين
وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط
وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عندهم
منصرف محتماً كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علماً
في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك
الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة
التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي بمجرد
كونه ثلاثياً ساكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج
عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة

بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمي
اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جايز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد
جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايض فكيف لا يوثر مع تحركه وليس بشي لانه
لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شي من الكلام والقياس المذكور ايض ممنوع والذ
غره تحتم منع نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك
صرفه وذهل عن ان تاثير الشي على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلثة
في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور
من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير
منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط
وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة
الاول الحقته بالعربي وايض فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل
معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة
فالتانيث اقوى منها قوله شتر هو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه
من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان نقول انه لا يستعمل الا
مذكرا فلا يرجع اليه الا الضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح
لانه اسم ابي نوح النبي ع قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع
بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف
وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل
اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل
عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار
رفعا وجرا كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع
التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع
جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام
وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة

وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله
عليه وآله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله
واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكسي الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة
وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان
ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه
الصيغة لم توثر الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء
احترازا عن نحو ملئكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية و
علانية وطواعية فتكسر من قوة جمعيته فلا تقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب
من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان
ورباع وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط
السبب والموثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف وقوله
علما حال من الضمير في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايض يعني انه كان
جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع
والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى
الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهو كاسامة للاسد
على ما يجي في باب الاعلام فبقي اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع
فكان ينبغي ان يكون منصرفا ككنان ورباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى
اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكر في الوصف
فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد
علما بل الموثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين وكان ينبغي على هذا ان يقول الجمع
شرطه ان يكون في الاصل فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف
بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب انهما ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار
حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام او بزيد مثلا
وان لم يثبت مثله في الواقع فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون
معنى الجمعية باقيا مع العلمية وفي جميع اعلام القبائل كقريش وتميم معنى الجمعية

كما في حروحسان مع ان في كل واحد منها الجمعية

تابنا مع العلمية وان جعلنا الافراد الكثيرة كشي واحد وهذا كما سمي با بانين جبلان
فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشي واحد مسمى بلفظ المثنى
لكنه يفهم من معنى لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا
تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايض بين
الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص و
الصفة تفيد الاطلاق فتنافيا فنقول الاطلاق انما ينافي الخصوص اذا
كان قيدا كما تقول الصفة مقيدة بالاطلاق اي بان لا يكون الا مختصة
ولا عامة ولا يجوز لان نحو هذا القايم وكل قايم وصفان مع خصوص
الاول وعموم الثاني وان ارادوا بالاطلاق العموم مع بعده قلنا لا نسلم
ان ماهية الوصف لابد فيه من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع
الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح
التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان
دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف
عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم
عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض
وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم
على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول
يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فتكون دالا على معنى بصاحبه لكن عرض له
المانع من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة
بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة
والغلبة بنوع واحد وان الغلبة في الاوصاف لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف
كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح
الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانيا لتهنا وقول حسان وشق له من
اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايض فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر
وبقه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى

وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري

الوصف الاصلي ويؤكده هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها
المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع
الوصف مع العلمية كيف لمح فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم يمنع صرف هاني ومحمد
في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان
يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء
لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس و
كان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف
الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها
لم يعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في
وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في
الموضع الذي يصح لمحها فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم
يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف
مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له
في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه
العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب اخر
كما قال ابو علي اذ فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي عد عدم النظير في الاحاد
سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب
كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب
وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير
منصرف قال فتى فارسي في سراويل رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه
وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولا يمنع الا
محققا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب واجر
فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شي لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث
المعنوي وشرطه ايض العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط السبب

ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم تنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه

للجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه الصرف لا للسبب بل لموازنته غير المنصرف
وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما
مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن وقال المبرد
هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة فليس
يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس
فلا يقال الرجل رجال بلى جاء ذلك في الاعلام كمداين في مدينة معينة وجوابه
ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة انما
على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لالة مفردة فقدر
لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على القطاع جاز ان يطلق اسم تلك
القطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا
مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قولهم جاء الشتاء وقميص اخلاق شراذم يعجب
منه التواق وشراذم جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان
افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا
ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما
عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر لاجل التعريب فقط
لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف
تولدوا ذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد
الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى التقدير ومن صرف
فلانتفاء المقدر حقيقة بسبب وقوع اللفظ على الواحد وكذا يجوز في نحو
حمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت
حمارا حزابي وحزابيا فنقول هو جمع حزباء الى الارض الغليظة والجمع الحزابي
كالصحاري بتخفيف الياء قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان
الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر بجواري
قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال

اخر سما الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد
وعيسى بن عمرو ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا
في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه
للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي
وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف
اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم
بعد الاعلال من اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض
عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر
الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما حذف لا
موجب فهو بمنزلة الباقي في كم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف
جندل وذلذل مقصورين جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة
الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها
ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقيل بحذف
الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء فسر
بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين
ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء
لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع
اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه
لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري
كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين
وتبعية الكسرة له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار
ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف
واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله
جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين

وجد بعد الاعلال لصيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا
رجوع اليا لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا و
معنى بالفرعية فعوض التنوين من اليا بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال
فى مثلهما ايض ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى
المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض
التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركتها للام كما فعل فى جوارى لان احوى
بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه باليا والخفة
اللفظية مقصودة فى غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله
المعنوى بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا
تنوين اتفاقا لما انقلبت اليا الفا فى الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص
حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجى فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل
تصغير اعلى ويجى فى القليل فى الجر بقاض وباعيلى نحو بجوارى قال الشاعر
قد عجبت منى ومن بعيليا لما راتنى خلقا مقلوليا واذا جعل هذا النوع نحو
جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله فى التنكير وذلك بانه يقدم
منع الصرف على الاعلال فيبقى اليا ساكنة فى الرفع ومفتوحة فى النصب والجر
نحو جاءتنى جوارى وقاضى واعيلى بيا ساكنة ورايت جوارى وقاضى واعيلى
ومررت بجوارى وقاضى واعيلى بيا مفتوحة فى الحالين وانما قدم منع الصرف
ههنا لان العلمية سبب قوى فى باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف
لها وحدها فى نحو قوله يفوقان مرداس فى مجمع كما تقدم واما عند سيبويه
والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت
نحو احوى قلت احى بحذف ياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة
مشددة فى غير فعل او جار مجراه كاحيى والمحيى وقياس مثلها الحذف
نسيا كما يجى فى التصريف ان شاء الله ثم فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع
الصرف لانه بقى فى اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه

لنقصانه

لنقصانه من الوزن بحذف اليا نسيا بخلاف نحو جوار فان اليا كالثابت
بدليل كسرة الرا كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاول قول
سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يضع ويعد علما وان كان قد سقط
حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف اليا الثالثة من نحو
احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان فى اول الكلمة الزيادة التى فى الفعل
اعنى المحى فى الاعلال فاحى عنده كاعيل سواء فى الاعلال ومنع الصرف وتعويض
التنوين من اليا كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو فى تصغير احوى كاسيود فى
تصغير اسود كما يجى فى التصريف ويكون فى الصرف وتركه كاعيل على الخلاف
المذكور قوله **التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة**
ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا
تدخلان فى وضع العلم فيومن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تومن من
النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان
لا يكون باضافة ولا اسناد لانه ان كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على
حالهما قبل العلمية كما يجى فى باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا
معربا جزوه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو اثنى عشر علما وكذلك نحو ما
زيد وضرب زيدا مع خلو الفعل من الضمير ويقول ايض ان لا يكون الثانى
مما بنى قبل العلمية مع عقده وتركيبه ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر
علما فان الفتح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجى فى باب المبنيات
قوله **ما فيه الف ونون ان كان اسما فشرطه العلمية**
كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن
ثم اختلف فى رحمن وسكران وندمان اعلم ان الالف والنون
انما تؤثران لمشابهتهما الالف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول
تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير و
يشابهها ايض بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوى الصدرين وزنا فسكر
من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين فى نحو سكران مختصين بالمذكر

وهو الهزة بخلاف عطى تصغير عطاء
فجعله كالجارى مجرى الفعل صح

كما ان الزايدين في نحو حمرا مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران
صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمرا كذلك وهذه الاوجه
الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان
ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التا
وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي حمرا معا وكون الزايد الاول
في الموضعين الفا فاذا اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل
على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون
كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب
الى صنعا وبهرا وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان
النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي
كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى
الى ادغام النون في الواو وجراتهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى
اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف
فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على
ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال
الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف
لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران
واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة
الى سبب اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف
والنون اذ بها تمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب
ولا شرط قوله ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليومن
بها من دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة
عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان
لان التقدير وان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما
جوز به المص مثله كما يجيء في باب العطف قوله وقيل وجود فعلى

والاصح

والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفا
التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض
بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة
وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى فهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير
الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى
انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى
بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تع فلم يضعوا منها مونثا لا من
لفظها بالتاء ولا من غير لفظها اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف
فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة
بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون
وبين الفي التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على
غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس
وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه ويبطل الوجه
الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان
وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى
لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وضعا في كلام العرب اكثر من
المصروف وللخصم ان يقول بل الصرف فيما نحن فيه هل صرفه العرب او لا
اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في كل فعلان صفة لم يعلم
هل انتفى منه فعلانة او لا او هل وجد له فعلى او لا فبعضهم يصرف لان الصرف
هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان
في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من
ومن علم كانه لا مع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها
الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو
حسان وتبان فهما اما من الحسن والتبن فينصرفان واما من الحس
والتب فلا ينصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت

نثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى م

والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين م

باصيلا لى منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما تصرف اذا سميت به وفي
اذ الها بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمن يعني من اجل الاختلاف
في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم
لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم
يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا
في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وَوَزْنُ الفِعْلِ
شَرْطُهُ اَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ وَضُرِبَ اَوْ يَكُونَ
اَوَّلُهُ زِيَادَةً كَزِيَادَتِهِ غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ
اَحْمَرُ وَانْصَرَفَ يَعْمَلٌ فعل مختص بالفعل ولم يات في الاسماء
الا اعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب
او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل
فاصل هذه كلها افعال مثل نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه
الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان
ونرجس اعجمي ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتدرأ واثمد من
الغالبة في الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في الاسماء الاجناس
الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان
قليلا كقوله صلى الله عليه وآله ان الله نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطاير
تبشر ولاخر تنوط فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل
ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اي اسرع والدألان مشي سريع واما
دئل علما فيجوز ان يكون منقولا من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال
والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل
علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في
الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة
كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف
اتين وغيرها فاولق المشتق منه مألوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة

اصلية وكذا ايبق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو
كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما البب علما فممنوع من الصرف
لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون
ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع
قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك
الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل مضافا
الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم
يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى
فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة
في الافعال معتبرة لم يصرفوا والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة
اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم
وساسم والثاني انه راى ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن
في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي لليس من الالوان والعيوب
يجيء منه افعل التفضيل ومنهما يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما
اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ الا ماضيا للافعال من بعض الافعال
الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على
الاخفش قياس احسب واحال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى فقال و
يجيء افعل ماضيا للافعال من غيرها جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشم والحم واتم
ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وافكل واريب
ولقايل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء
على الاختر بانت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل فيكونان
في غير الالوان والعيوب سواء واما الالوان والعيوب فكما يجيء فيها افعل
فعلاء من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع الا
قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا تساوى الاسمي والفعل ويزيد الفعلي
بمجيئه حكاية عن النفس في فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع

بلى
من كل ما يجيء منه افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب
الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين و
فعل يفعل بكسرها في الماضي وفتحها في المضارع
من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحد
يزيد على افعل فعلاء اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل
الا قليلا كاشيب على ما يجيء في التصريف ان شاء الله نعم
لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة

من غير الالوان والعيوب من فعل يفعل مفتوحي العين نحو اذهب يذهب لكن
الانصاف مع هذا كله ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المصنف
غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن
في القبيلين وذلك اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان
يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون
ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس
في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيء
كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قايل به في نحو شمر وضرب
لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وذلك متعذر او متعسر وانما
اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية
في جميع الافعال المتصرفة اذ لا فعل متصرفا الا وللمضارع ولا يخلو المضارع
من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت
هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل
فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال
هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما
في الاسماء فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل
وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات
ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرطان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء
التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل
اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل
تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وتترجح التاء في الجر اذ الوزن
في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن
المشروط بتصدر الزيادة لجواز لحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما لحاق التاء
باسودة في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ
في الاسماء والاصل ان يقال في مونثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل

كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفعل
وفعلل وفعلل وافتعل وافعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغيره
ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى ايضا فالصرف
واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط
ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب
وترتب على وزن نقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال
الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر ابدالا غير لازم كهراق وهرق فانه لا يضر
ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم
لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق ولو لزم الابدال لزم الصرف
وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة
حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل ويدل عليه نحو
نعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل ويتع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع
ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز
لان همزة الوصل ايضا بالفعل اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف
الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل كان اصله الهمزة لو لم يتحرك
في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام
لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف
الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء تقول في المسمى بتقل واخش جاءني تقول
واخشى غير مصروفين وفي المسمى بقل وبع وخف جاءني قول وبيع وخاف مصروفا
لعدم الزيادة وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما
كالمسمى بقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفايت الاصلي تقول جاءني قيل وبيع مصروفين
وان لم يكن التغيير لازما كما تقول في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن
كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لم يجامع اذن
العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر
لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في

الاول فهو فى العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن الوضع العلمى الا مخففا هذا واعلم
ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذى لا اختصاص له بالفعل بوجه
لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على
الفعل اولم يغلب فمنع صرف نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما
واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كَعْسَبَ واستدل
بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى والجواب انه ان كان
علما فمحكى لكون الفعل سمى به مع الضمير فيكون جملة كزيد فى قوله نبيت اخوالى
بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر
اى انا ابن رجل جلا امره اى انكشف او جلا الامور اى كشف وفيه ضعف
لان الموصوف بالجمل لا يقدر الا بشرط نذكره فى باب الصفة واما بغير
ذلك الشرط فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة
قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها
لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا نكر
بقى بلا سبب او على سبب واحد يعنى يكون العلمية مؤثرة ان يكون
منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون
سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول فى موضعين
اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل فى اسم لم يوضع الا علما كعمر والثانى ان يكون
مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد
ويزيد ويشكر وفى موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية
سبب فيه عند ابى على والجزولى والسبب الثانى عند ابى على شبه العجمة
وعند الجزولى عدم النظير فى الاحاد وليست سببا عند المص لاعتبار الجمع
الاصلى فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المص غير منصرف عند
غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوى وقد
يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما فى التانيث فقال سراويل مقطعة

وقطام فى تميم

فهى كعقرب اذا سمى به وعند الجزولى فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير
وكان القياس يقتضى ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية
عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغى سببا فيقول فى حمراء علما سببان
الثانى من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث
فالاخفش وابو على واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال
العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمى وابن بابشاذ الى منع صرفه
اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وهو قياس قول سيبويه فى احمر المنكر
بعد العلمية ولا تنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر واما اخر وجمع علمين
فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وكذا لكع لان
فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفُضُل من قولك الفضل فانها
ينصرف اذ لا عدل فى الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع
ولكع اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر
لفظى وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر فى سحر اذا سمى به غير
ما وضع له اولا من ظرف زمانا وظرف مكانا ورجل وغيره فجعله منصرفا
ولعل ذلك لظهور فُعَل فى باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف
فَعَل والثانى اعنى كون العلمية شرطا لا غير فى موضع واحد على الخلاف وهو
الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم فى الاسم نحو عمران وعثمان
لانها بها يمتنع من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند
الباقين العلمية سبب معها وشرط كما مر والثالث اعنى ان تكون العلمية
شرطا وسببا معا فى اربعة مواضع اتفاقا فى المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفى الاعجمى وفى المركب وفى ذى الالف الزايدة المقصورة اذا لم يكن للتانيث وحال
العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما
ذكره المص وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع
ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحرا وبشرى خلافا للجزولى
فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية فى جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى

الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر لان جميع ما
العلمية شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتا
والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزايدة لا للتانيث والالف و
النون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في الاسم مع استحالة مجامعة الالف
المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه مع العلمية
التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان
يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون الشرط وجميع
ما العلمية الموثرة فيه سبب ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة
او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع
اثنان منها لوجهين الاول ان كل واحد منها تضاد الاخرين لان اوزان
العدل اما فعال او مفعل وفُعَل او فَعَلِ او فعال كثلث ومثلث ولكع وسحر
وامس عند تميم وقطام عندهم ايض وليس شي منها وزن الفعل ولا وزن
الجمع الاقصى وليس وزن الجمع ايض من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد
الثلثة ايض لم يجتمع مع العلمية الموثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن
لاستقلالها تمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية
الموثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي
على سبب واحد ولو كان فيه الخمسة الاولى ايض فرضا هذا غاية ما يمكن ان
يتمحل لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن
كما قلنا في دُئِل وكما يمكن ان يقال في اِصْمِتَ علم المكان القفر اذ اصله اصمت
بضمتين فعدل الى اصمت في حال العلمية ولم ينظر العلمية فيه على الوزن
والعدل حتى يقال ليست بموثرة لاستقلالها بالتاثير دونها لانه انما عدل
علما كما قلنا في شُمُس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف
لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته
ومن اين له ان صيغ العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان
العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب

منقولا م الجمع فيه اثنان منهما لم يكن العلمية الطارية موثرة

نيصرف ايضا

سيبويه

٤٣

سيبويه السبب الاصلي الذي الغياه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث و
بابها انها لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق
بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت
من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى
رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى
رب احمر مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزايل بالكلية لا
يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام
عليه في موضعه وقياس قول سيبويه ان ينصرف لخروجه بعد التنكير
لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر
فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه
لا علمية فيه اذن ولا عدل لان العدل انما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد
سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد
التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر
الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها منافضة له فكيف لا يعتبره بعد
التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير للاحاد وشبه
سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه
بعد التنكير ايض ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير
بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال
العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه اذا نكر سراويل بعد
التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه
ايض ترك الصرف اذ هو اعجمي حمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس
قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن
صرفه قبل التسمية بصرفه ايض بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجي
ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه
وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخرجزئيه ذو الف التانيث والجمع

في احمر

الافعى نحو معدى صحرآء او مفدى مساجد ثم نكر صرفه لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذا ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادها وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف تانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس جمع الاقصى فمسلم قوله موثرة حال ومفعول تجامع ما ونعني بها هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة و التركيب والالف والنون في الموضع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظه ما بعد استثنائها اي لا منه المقدر لا تجامع سببا غير السبب الذي هو شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمروا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمروا فالعلمية الموثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كادربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال الشرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال فلا يمكن ان تكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فاتقدم واعترض على قوله فان قيل انه لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية موثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالها بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر فتامل على ما تبينا قوله **وخالف سيبويه**

الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد قوله اعتبارا منصوب على انه مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية و الوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزم لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم و العلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد اعتبرنا في هذه اللفظة متضادين لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة واحدة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض و معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير جعله كالتانيث مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية عن اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي فيه لجاز بالنظر الى زوال المانع وليس للمص الاختيار مذهب الاخفش لانه جعل شرط الوصف كونه في الاصل وليس في احمر المنكر بعد العلمية الوصف الذي هو السبب فكيف مفيد شرط السبب وهو كونه في الاصل من دون وجود المشروط ومن ثم قال في سراويل واذا صرف فلا اشكال يعني لان فيه الشرط من دون المشروط هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ المعدوم حقيقة

حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او

حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين م

احمر

باى تاويل كان م

لايؤثر بمجرد كونه قبل موجوداً فالاولى ان يقال لا اعتبر معنى الوصف
الاصلي في حال التسمية كما سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم
نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايض لكنه لم
يعتبر فيها بعد التنكير لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما
وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد و
عمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي
بل قطع النظر عنه بالكلية كما سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير
ايض وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس
واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا في فعلان فعلى واما
افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجرداً من من
التفضيلية انصرف اجماعاً ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما
اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعاً بلا خلاف من الاخفش
كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا
لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي
لا معنى للوصف فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل
فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان و
الخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعاً صفة فاذا اتصل
افعل بمن تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما
الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور صفة
اذن بسبب وجود علامة للوصف اعني من بخلاف باب احمر لعريه عن
العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم
نكرته صرفته البتة اجماعاً لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل
لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وامحى منه معنى الوصف على ما تقدم في جمع
هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير
يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن

المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي
وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع و
مساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع مذكراً ثم صغرته انصرف ايضاً
لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علماً لم ينصرف لان
التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا
نكر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضاً ان لم يكن اوله
زيادة كزيادته كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة
كزيادة الفعل فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ويزجر ويشكر
وتغلب احيمد ويزيجر ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل وا
ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علماً تضيرب
علماً وفي تحلىء علماً تحيلىء فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه
لان التصغير وضع مستانفاً فبعضهم يعتبر الوصف العارض في
التصغير لكونه بناء مستانفاً فلا ينصرف ادير تصغير ادور للوزن
والوصف العارضين في التصغير والدليل على عروض الوصف في
التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال
فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة تصغير حمزة لعروض الوصف
المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهراً في الوصفية لم يعتد به والدليل
على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال بشخص رجيل وفيما
قال نظر لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح
التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك
لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير
المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه
واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل
التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلبت
ياء كما تقول في سلطان علماً سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما تقلب الفه

كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا م

اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادبر والاولى ان يقال لاتنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا م

ما الانقلب يتبين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل با لعدل
عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه
ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قولـــه **وَجَمِيعُ
البَابِ بِاللَّامِ وَالإِضَافَةِ يَنْجَرُّ بِالكَسْرِ** اى كان بدونهما ينجر
بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر اعلم انه من ذهب فى منع غير المنصرف الكسر الى
انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام و
الاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت
لانها لا يجامعهما اذا التنوين دليل تمام الاسم واضافة مشعرة بعدم تمامه
فتنافرا ولما تنافر اللام والتنوين فتقدم فى بيان نونى المثنى والمجموع ويجوز
ان نقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه
ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع
اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف
شبه الفعل فكانه لا سبب فى الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا
او هو باق على عدم الانصراف فى اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثانى
ان كون الاسم فاعلا او مفعولا او مضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر
من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاولى اولى قولـــه
المَرْفُوعَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الفَاعِلِيَّةِ قدم
المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل و
المبتداء والخبر والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم
ان واخواتها وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور فى الاصل منصوب
المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المو
اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتداء هو الخبر فيجوز
مطابقة المبتداء له كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك
ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية
احد اجزائه ويعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو اذ لكل واحد

الدالة على الفاعلية وما يجرى مجريها
كالابتداء والخبرية فكل ما فيه

منها على كون الاسم الذى هو فى اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه
الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترنا قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل
على علم العمدة لان الرفع فى المبتداء والخبر وغيرهما من العمد ليس محمولا على
رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل قولـــه
**فَمِنْهُ الفَاعِلُ وَهُوَ مَا أُسْنِدَ الفِعْلُ إِلَيْهِ أَوْ شِبْهُهُ وَقُدِّمَ
عَلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ مِثْلُ قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ
أَبُوهُ** قدم الفاعل لانه اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها
المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناء
منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علامة الفاعلية وقد
ذكرنا ما عليه قوله ما اسند وقد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد
ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت
وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعنى به اسمى الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف
والجار المرتفع بهما الضمير فى نحو زيد قدامك او فى الدار والظاهر
نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل واسم
الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجئ فى باب
المبتداء قولـــه وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وهى عليه لما و
احترز بقوله وقدم عليه عن المبتداء لان نحو زيد فى قولك زيد قام
مسند اليه قام بان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال
او الاصل كما مر فى حد الكلام وكل خبر يرفع ضمير المبتداء يجوز ان يقال
هو مسند الى المبتداء وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند
الى المبتداء وكل خبر رافع لغير ضمير المبتداء فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا
وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت
زيد ان قيل فالمبتداء فى قولك قائم زيد يدخل فى حد الفاعل لان
المسند قدم عليه قلت هو موخر تقديرا قوله على جهة قيامه به اى

وتقديره كلا تقديم

قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به و
سواء كان قايمًا او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى
جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند
او صفة لمصدره اي اسنادًا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك
الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل واشباههما وذلك ان طريقة
اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيدٌ عدم
التغيير بكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان
لم يكن الفعل قايمًا به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرُبَ وبَعُدَ زيدٌ وكذا
الافعال المتعدية نحو ضَرَبَ وقَتَلَ لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب
لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدور عن احدهما ووقوعه على الاخر و بقوله
على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري
فاعل اصطلاحًا فلا يحترز ان عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد
ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل
او لا وليس خلافًا معنويًا وتمثيله بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصًا
فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرًا مقدمًا على ابوه ولو قال ابواه لكان نصًا
والعامل في الفاعل المسند خلافًا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا
في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله **والاصل
ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامَه زيدٌ وامتنع ضرب
غلامُه زيدًا** يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء
اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون
الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضَرَبَ غلامَه زيدٌ
مع ان ما يرجع اليه الضمير موخر عنه لان زيدًا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو
مقدم على الضمير تقديرًا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدًا معلل بما ذكر
وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدًا لان غلامه فاعل واصل الفاعل
ان يلي الفعل فهو مقدم على زيدًا لفظًا واصلًا فيكون الضمير قبل الذكر

ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره
مبهمًا ثم مفسرًا ليكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودًا فيما
نحن فيه او في الضمير الذي يجيء مفسره فيما بعد منصوبًا على التمييز لان ذلك
المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدًا
في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولًا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا
جئت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام اما
اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا
يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن
منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى
المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافًا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن
جني نحو ضرب غلامه زيدًا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى
ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه
مصعبًا ادى اليه الكيل صاعًا بصاع وبجوز التاويل برب الجزاء واصحاب
العصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرًا على ما جر من كل جانب
والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب
التنازع بما قالوا وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدًا لان مرتبة المفعول
الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلًا معنى كما يجيء في مفعول ما لم
يسم فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدًا
وكذا اذا كان لفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى
اليه الفعل بحرف الجر ظاهرًا نحو قتلت باخيه زيدًا او مقدرًا نحو اخترت
قومه زيدًا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين
قوله **واذا انتفى الاعراب لفظًا فيهما والقرينة او كان
مضمرًا متصلًا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب
تقديمه** هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد

ان كان جايزا لتاخيرعنه قوله لفظا منصوب على التميز اى انتفى لفظا الاعراب لا تقديره قوله فيهما اى فى الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول به مع انتفاء القرينة الدالة على تميز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتميز بينهما اى الاعراب لمانع والقراين اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجى فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضرب عيسى موسى الظريف او اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله وآله ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار المفعول الذى هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بها كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام نحو ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمروا وينبغى ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية

الحالية او غيرذلك محصورا فى المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمروا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايض وبالعكس لو قلت ما ضرب عمروا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا هو وضاربية زيد باقية على الاحتمال ايصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايض وكذا فى نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايض بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد فى قولك ما ضرب زيد الا عمروا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمروا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمروا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمروا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احدا الا عمروا زيد اختل ايض لان مضروبية عمرو فى اصل المسئلة اعنى فى ما ضرب زيد الا عمروا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا غيره فلا تقول فى البدل ما سخا احد بشئ الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنين وكانك قلت ضرب زيد عمروا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمروا او كان

عمرو بدلهم ولا تقول فى غير البدل ما سخا
احد بشئ الا ...

ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل
مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير
ما ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا

المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمروا او كان احدهما مذكورا
دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن
المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيد
السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن
استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من جاز مطلقا بقوله
تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراى فانه لم يذكر
المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد في حال الا اراذلنا في بادي
الراي اي بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي
اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا
يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمروا زيد
ان زيد مقدم معنى ليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمروا فالمعنى
لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولة الواقع بعد المستثنى
لان المستثنى له تعلق بها من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد
واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي من عامله اذ قولك لم يبق الا
الموت معمول رايتك وضاحكا معمول الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع
معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب
ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك
النوايح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
اضمر والله عاملا اخر من جنس الاول اي قامت النوايح واشتهي باب الامير
كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء
كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما في قولك ما مررت
الا راكبا بزيد في الشعر كان او في غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن
الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على
هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك البعض

مستثنى

مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيدا الا عمروا ما ضرب الا عمروا زيد
وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو
ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه
لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيدا الا عمروا
امكن ان يضرب عمروا غير زيد ايضا قوله او معناها يعني ما في انما من معنى
الحصر وذلك لان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد
عمروا ما ضرب زيد الا عمروا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا
في ما ضرب زيد الا عمروا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر اصلا
بنحو قوله عم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد في
الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالمعتق كقوله عم لا صلوة
لجار المسجد الا في المسجد قوله **وَاِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ مَفْعُولٍ اَوْ
وَقَعَ بَعْدَ اِلَّا اَوْ مَعْنَاهَا اَوِ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ وَجَبَ
تَاْخِيرُهُ** هذا بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن
المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول و
مثاله ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا و
اصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو
اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه
واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز
لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول
اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل ما بين الاخرين قوله او وقع بعد الا اي وقع
الفاعل نحو ما ضرب عمروا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمروا زيد وانما
وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد
الا عمروا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو
قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور
قوله **وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِيْنَةٍ جَوَازًا فِي مِثْلِ زَيْدٌ**

لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا فى
مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل
نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازًا لا يحذف شئ من
الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جايزا او واجبا قوله زيد لمن قال من
قام الظاهر ان زيد مبتدا لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى من ثم
قالوا فى جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف
ما اذا كان ذا زايدًا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ فى باب الموصولات
وايض فالسؤال عن القايم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان
يقدر زيد قام بل قولهم الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل
بلا خلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النساء فانا لا الية اى غير مقصرة فيما تحظى
النسوان عندا زواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير
الا تكن حظية فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة هذا اين من
جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايض ههنا مقدر مدلول
عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسئل عنه فكانه
قال لبيك يزيد قال السامع من يبكيه فاجاب بقوله ضارع اى يبكيه ضارع
والاولى ان يكون مبتدا كما قلنا والسؤال فى الاول مصرح به والبيت للحارث
بن نهيك وعجزه ومختبط مما تطيح الطوايح يقال بكيته اى بكيت عليه بحذف
حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ فى باب المتعدى وغير المتعدى
من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق
بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكفى رايحة الفعل اى يبكيه من يضرع
ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأً وظهرًا للاذلاء والضعفاء والمختبط
الذى ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت
الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح
بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح اى ذهبت به ورمت
به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوايد مثل اورس فهو

وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى فى
المعنى مر

وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال طاح يطوح
مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما
عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسئل من اجل اذهاب الوقايع ماله
وما مصدرية او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا به يزيد ويجوز ان
يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها الطوايح وتطيح على كل
تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هايلا للتصوير
للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله ويروى ليبك يزيد فلا
حجة فيه اذن قوله ووجوبا انتصاب جوازا ووجوبا على انهما مصدران لقوله
يحذف اى يحذف حذفا جايزًا وواجبًا انما كان الحذف واجبا مع وجود
المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر
فلو اظهرته لم تحتج الى المفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل
التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث
وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى علم المقصود
منه وايض فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة وانما
لم يحكم بكون احد مبتدا واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف
الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط
كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما
نسب اليه بوجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض
الكوفيين من نحو لا تجزعى ان منفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار
فعل رافع لمنفس اى ان هلك منفس او ان اهلك منفس على ما يجئ الكلام
عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد فى نحو لو ذات سوار
لطمتنى وهلا زيدا قام اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما
فعل صريح كما مر واما حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت و
التحقيق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ
فى قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك

ومع ذلك مردود م

المفعل اعنى الفعل الماضي يكونان معًا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة
نحو قوله تع لو ان الله هداني اى لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في
حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معًا مثل نعم اى يحذف الفعل والفاعل
اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجئ في التنازع وانما
حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معًا لان نعم حرف لا يفيد معناه الا
ايض الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي فلابد
من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقه لفظة نعم وذلك
الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال
بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم
زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال
وقد يحذفان قوله وه **اذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما**
فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد
وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية
والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا وشبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا لكان
اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعدد وهو الاثنان
قوله ظاهرًا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازع في العمل وذلك
لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعًا او منصوبا لان التنازع انما
يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين
لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان
المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما
المنفصل فان كان مرفوعًا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر
الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب
التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى

المستقل م

وليشمل ايضا الكثر من عاملين نحو ضربت واكرمت واهنت زيدا م

الفعلين

الى المتنازع بالفاعلية والفيته فلابد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع
وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا
مطابقًا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ما ضربت وما اكرم
الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى
من المتعدد المقدر في ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما
قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد
فيهما لا ظاهرًا ولا مقدرًا فيصير الضرب والقيام منفيين من التنازع
بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار
في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا
انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب
التنازع لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في
المتنازع وفي نائبه اعنى الضمير كضربني واكرمني زيد وكذا ضرب واكرمت
هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعنى الضمير في نحو ضربا
واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا
انا الذى بعد ما ضربت نيابة عن الا انا الذى بعد ما اكرم كما ظهرت
في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر
كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملًا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما
للاخر على السواء وكذا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا
زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز
ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من
الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريين ايض في
هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا
من باب الحذف لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الالدلالة الثاني عليه لانه هو
وكل ما ذكرنا على الاول في المنفصل المرفوع يجئ مثله في اعمال الثاني فيه وان كان
المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز

الملغى م

نزع

فانهم م

ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الاول مع الاول من الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور نحو قمت وقعدت بك اذا كان منصوب المحل فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف بعدها لا حاجة اليه اذ قد بينا ان فى نحو قمت وقعدت ما هو قبلها اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت و اياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اى يكون التنازع اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى و اكرمنى زيد او فى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمروا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لاكتفائه بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية و المفعولية معا فقد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا ايضا فى المفعولية و المختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثانى للمفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا تبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول اى البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى

العطف

العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم قوله الاول اى اعمال الاول قوله فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى و جاز خلافا للفراء وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب التنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع و التذكير والتانيث فيقول ضربنى واكرمت زيدا ضربانى واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين ضربتنى واكرمت هندا ضربتانى واكرمت الهندين ضربننى واكرمت الهندات والكسائى يحذف الفاعل من الاول لحذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل فحاله كما قيل فكنت كالساعى الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول ضربنى واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين والهندات ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئلة اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مع على فساده فى الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية فان

وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو
جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني
للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو
تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم
البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله
وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا
اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول
وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل
لان الحذف هناك ايض كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه
تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة
يحذف في السعة فكيف مع هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله
ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني
زيد قال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم
تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع
ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون
مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا
قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف
مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت
زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايض اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر
في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار
واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي
باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب به
ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم
اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طالما

قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف
لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا قبل
الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز
فهو كالفاعل فليجز فيه ايض الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز
الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل
الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في
ضربني واكرمت زيدا هو فنقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه
كما ذكر السيرافي في هذا والجواب ان نقول ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي
قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا
حقيقيا لعلمت وبابه قوله واذا اعملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان
انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني
فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او المفعولية تقول في الاول ضربني وضربت
زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت
وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات
نضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا
قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل
الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت
المفعول ايض في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فتكون ضميرا بارزا لو لا تحذفه
نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايض لكونه فضلة اما اختيار الاضمار
فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان
ان يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد
الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره
فيه مع القرب انه ليس مطلوبا به وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون
والكوفيون في مثل هذه المسألة اعني عند اعمال الاول وطلب الثاني

في هذا الاخير

للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في
قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية
على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار
اي حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع فتظهر
اي يمنع مانع من الاضمار فتظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي
باب علمت ولزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول
الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني
مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول
اذ هما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع و
التذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته
مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف و
الاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي
حسبت قد سبق ولو سلم لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه
اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال نعم فان كانت واحدة وقبله كن نساء الضمير
للاولى فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما
اياها الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه
وكذا يقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني
اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتها اياها هند قائما وفي كل هذا
القبح الحاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا
والخبر في الاصل قوله **وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ كَفَانِي وَلَمْ اَطْلُبْ
قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ لَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى** هذا جواب عن استدلال
الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر
فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن
ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا

في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف
المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول المختار عند الفصحاء اذ
العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون
الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية
ان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه
لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها
سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو
كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما
لان نفي المنفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان
كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو
لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو
كان من باب التنازع فنقول اذا قال فلو انما اسعى لادنى معيشة وقوله ان ما اسعى
لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى
لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء
لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون
عدم طلب قليل من المال منتفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات
لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي
ان التناقض انما جاء الجملة لواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال
فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح
اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو
نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا
والمقصود مرجوحا فان قلت فالى م توجه قوله ولم اطلب اذ لم يكن موجها الى
قليل قلنا الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد
مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش
به من المال لكنت اكتفي بذاك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد

لكان يكفيني وجدان قليل من المال
من السعي والجد ويمنعني منه نزر

والاظهران مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما فى قوله تعالى يقبض ويبسط اى له
القبض والبسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيى لقليل من المال لمغنى
ما وجدته منعنى عن السعى ولم يكن منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر
واطمئن ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى موصل مدخر لنفسى ولعقبى يرجع
اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا
للجرمى نحو اعلمت واعلمنى زيد عمروا قائما على اعمال الثانى وحذف مفاعيل
الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمروا قائما على اعمال الاول واضمار
مفاعيل الثانى والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعولى
علمت فى الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه
وانما منع الجرمى لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا
الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن واكرم زيدا على اعمال الثانى وحذف
مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول قوله **مفعول**
ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه و
شرطه ان يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول
الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول
ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فيتعين
زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من
الثانى قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله و
قولهم فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل
الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اى الى فعل ويفعل ونظايرهما
ما يضم اوله فى الماضى ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو افعل وافتعل واستفعل
وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله فى المضارع ويفتح ما قبل
اخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه
اصلا للرباعى وذى الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا

ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من
باب علمت كما يجئ فى بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى
اعلمت زيدا عمروا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمروا فاضلا فالثانى والثالث
مفعولا علمت فكما ثبت للمفعول الثانى من باب علمت يثبت لثالث
مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى علمت ظرفا او جارا ومجرورا او جملة
نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او فى الدار لم يقم مقام الفاعل اذ الظرف
والجار انما يقومان مقام الفاعل اذا تعلقا بالفعل الذى حذف فاعله
وفى المثال المذكور الظرف والجار متعلقان بمحذوف والجملة كما لا تقع فاعلا
لا تقع موقعه ايضا الا اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى
المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعى ماءك اى قيل هذا القول وهذا
اللفظ وكذا قد يجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهى فى
الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم
وقوله اولم نهد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا
فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى
هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام فى دارك وجعل يفعل فبعيد
لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف فى
هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا
فلا ينوب عن هذا الخبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه
الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية
او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا
من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند
الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى
حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون
الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا
اعجبنى ضرب زيد عمروا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد

اذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم النصب على الظرفية او الجر بمن نحو من قبلك ومن ... والجار لا ينوب مع المفعول الصريح كابجى

ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز
وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في
قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل
اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة اول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان
التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز قياسا نيابة
عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا
يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما
قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزم
كل واحد مركزه لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول
مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه انه يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع
ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا البست
مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى
افرايت من اتخذ الهه هويه وهذا الذي قلنا من حيث القياس ولا
شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل
بلا فصل والجار اخو بصقبه مع كونه مسندا اليه في الاصل بخلاف اول مفعولي
اعطيت والعادة كالطبيعة وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله
نبيت عمروا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمروا
منطلقا علم زيد عمروا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل
اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى
فتقول اعلمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول
معه كذلك لانهما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب مناب الشيء ينبغي ان
يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر
لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لابد له من مصدر

مركزا صل موضعه

از

اذ هو جزؤه وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما ولابد للمتعدي من
مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر و
لهذا اذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور
بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه
عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ
هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها
العطف وهي دليل الانفصال لدا الفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف
كونه مفعولا معه وكذا التميز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز
الكسائي نيابة التميز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا
طيب نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة
مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه
قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون
طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات لان
الفعل المتعدي نسبة بينه وبين الفاعل ولا يفهم النسبة بين الشيئين
الا بفهمهما واما الزمان والمكان فهما وان كان من ضروريات الفعل
في الخارج لكن يصح فهم الفعل بدونهما ايضا هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى قيام اي المفعول به مقام الفاعل وليس
لانه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب
وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به
المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لا التحاقه بالمفعول به
الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط
تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القايم مقام
الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فان
يقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد

المفعول المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان
المصدر مفعولا به نحو قمت فاستحسن اى استحسن قيامى ويشترط فى المفعول
المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النايب عن الفاعل يجب ان يكون
مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه فلو قلت ضرب
ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل
يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذلك قال المص ضرب ضرب
شديد وكذا يشترط الفايدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا
يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشيا
معلومة من الفعل ولا فايدة مجددة فى ذكرها ويشترط فى الضرب النايب
ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو جى
من عندك وليس بوجه اذ معنى غير المتصرف ما لزم النصب على
الظرفية لفظا او محلا ولو قلنا انه مع قيامه مقام الفاعل باق على
النصبية لم يجز لان الفعل لا يتضمن الا الفضلات واجاز بعضهم فى
غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فى دار ضرب اى فيها وفى قوله تعالى
كلا ولكنك كان عنه مسئولا عن مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر
بمسئولا الظاهر كما فى قوله تع وان احد من المشركين استجارك لكن
ليس فى مسئولا المفسر ضمير كما كان فى استجارك المفسر وذلك لان اصالة
الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول
والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم
يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به
لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة
وبعضهم المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه كثيرا والاولى ان يقال كل ما
كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة فذلك اذن الى اختيار قوله وفى باب اعطيت اى مما له مفعولان
اولهما ليس بمبتدا وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى

نحو اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى اخذ والدرهم معطو وفى كسوت عمرا
جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره قوله **المبتدا**
والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف
الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان و
اقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر
هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان
المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد
مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان فى الماهية لم
يجتمعا فى حد فافرد المص لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فى كلامهم
وفسر الزمخشري والمص العوامل اللفظية فى حد المبتدا بنواسخ المبتدا
وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص بما مر لا
دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك زيد
وما فى الدار من احد بزيادة البا ومن فكانهما معدومان وعن قولهم فى
نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه
مرفوع المحل بالابتدا بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان
لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التى لا تفيد الا
التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف فى الدار حملا لرفع هذه الصفة
على محل الاسم الذى هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد
وهو ان لا هذه عاملة خبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه
الاشكال ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن اسم
ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه
بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة
والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة
على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد

عن العوامل فالجوابُ قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا بقولهم
هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال
انه بالتركيب صار كاسم واحدٍ لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب
من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافًا نحو لا غلام رجل ظريفٌ
في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد قوله
الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدى لا ان تراه وقوله تعالى سواءٌ
عليهم ءانذرتهم شذ من قال انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اى
سماعك بالمعيدى وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا الاسم
المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان و
الخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسندًا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة
الواقعة الى اخره هذا هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا
ايضًا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد
الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلًا من خبر حتى يحذف ويسد
غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل
والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة ولهذا ايض لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا
يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان
واقائمون الزيدون على انها خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزًا غير
مستكن سواء كان مظهرًا نحو اقائم الزيدان او مضمرًا كقولك بعد ذكر
الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرًا قوله بعد حرف النفي
والف الاستفهام كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان والا
قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون
جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعلها من غير اعتماد على الاستفهام

ام لم تنذرهم

او النفي

او النفي نحو قائمٌ الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان بعمل الظرف بلا
اعتماد واجرى في نحو غير قائمٌ الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير
ما سوفٍ على الزمن ينقضى بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول
ذلك الا زيد عند ابي على كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة
يوم لا اصيد فيه اى يقل رجل يقول ذلك ويخطى يوم لا اصيد فيه اى يقل
ويندر فهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا تدخل
نواسخ المبتدا عليها لما فيها من معنى النفي فتلزم الصدر ورب عند
ابي عمرو مبتدا لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو
قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفرا
ان قائمًا الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في باب ظن ايض
نحو ظننت قائمًا الزيدان وكلاهما بعيد من القياس لان الصفة
لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل معه
كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلًا بعده
كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل هما يطلبان
الاسمية فلا يصح تقديرها فعلًا بعدهما واما العامل في المبتدا فقال
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون
معنى الابتداء في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء
واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب
علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين
يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته وفسر الجزولي الابتداء بجعل
الاسم في صدر الكلام لفظًا او تقديرًا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم
من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضًا لطلبه لهما على السواء ونقل
الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا ويحكى هذا عن ابي
على وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل و

فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء آخر في المبتدا الثاني م

وابي الفتح م

قال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في
ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العائد
من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايض كما يجئ قوله
فان طابقت مفردًا جاز الامران اى ان كانت الصفة المذكورة
مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا وما بعدها
فاعلها وكونها خبرًا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف
الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه
بعدها اما مفردا ولا فان المفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا
لان المفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها
والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان
الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل
ان تكون مبتدا وما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة
والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل للاسناد الى شئ اخر وعلى
ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدا الاول وخبره لان
كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر قوله والخبر هو
المجرد دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسماء المعددة قولنا المسند
اخرج منه المبتدا الاول والاسماء المعددة قولنا المغايرة للصفة المذكورة
اخرج المبتدا الثاني قوله **وَاَصْلُ الْمُبْتَدَاءِ التَّقْدِيمُ وَمِنْ**
ثَمَّ جَازَ فِي دَارِهِ زَيْدٌ وَامْتَنَعَ صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ انما كان
اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم
فقصد في اللفظ ايض ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم
الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه بلا عكس ومرتبة
العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي
اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى
دون المطرو عليه فالمبتدا والخبر ترافعا كما اخترنا فسقط اعتبار هذا

الطارى

الطارى فيهما واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد
عامل في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما
قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه
فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايض
الايذان من اول الامر بانها فعلية اذ لو قدموا الاسم لم يتعين للفعلية
من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم اخر قوله ومن ثم اى ومن جهة
كون اصل المبتدا التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جاز
وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير
زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله
وامتنع صاحبها في الدار اى امتناع هذه ايض معلل بكون اصل المبتدا
التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر لفظا و
اصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه
زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا للخبر كطلب الفعل
للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا
المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره
ثم يذكر بعد ذلك المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا قوله **وَ**
قَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَاءُ نَكِرَةً اِذَا تَخَصَّصَتْ بِوَجْهٍ مَا مِثْلُ
وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ وَاَرَجُلٌ فِي الدَّارِ اَمْ اِمْرَاَةٌ وَمَا اَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ
وَشَرٌّ اَهَرَّ ذَانَابٍ وَفِي الدَّارِ رَجُلٌ وَسَلَامٌ عَلَيْكَ
اعلم ان جمهور النحاة البصرية على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة
فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون
الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون
فيه التعيين ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل يخص بالحكم
المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم
غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقالوا لان الحكم على الشئ

ولو بدئ بالاسم لاحتمل صيرورته كلاما
باسم اخر وبالفعل فلم يتعين للفعلية من
اول الامر زر

لايكون الا بعد معرفة وعند الكوفيين لا يلزم فى المبتدا التعريف ولا التخصيص
فيجوزون رجل فى الدار وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا
حصل جاز الحكم تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فضابط تجويز الاخبار عن
المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير
مختصتين شئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو
علم فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم
كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار جاز لك ان تقول رجل قائم فى الدار
وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا فى
الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه
بقيام رجل فى الدار ان تقول قام فى الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفة
اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان
فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص
فى كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجئ فى بابه والثانى المبتدا
الذى هو فاعل فى المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما الجاك
الى مخة عرقوب الثالث المبتدا الذى خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات
الاستفهام نحو من عندك وما حدث وما يقع بعد حرف الاستفهام نحو أرجل فى الدار
وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام امراة وارجل فى الدار او امراة الخامس ما بعد
واو الحال نحو ما اراك فى ليل الا وشخص يضربك السادس بعد اما نحو اما غلام
فليس عندى واما جارية فلا املكها السابع للجواب نحو قولك رجل فى جواب
من قال من جاءك اى رجل جاء فى لان السوال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى
وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر برى وشهر ثرى وشهر مرعى
وقولهم امت فى حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف
فى ما التعجبية وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل
يخص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان

المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم اذن قولهم فى
تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص
الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان
المخصص فى الصورتين حاصل على الجملة فظهر بما ذكرنا ان قول المصنف فى نحو فى الدار رجل
ان المبتدا تخصص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله فى نحو ارجل فى الدار ام
امراة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فنقول
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء
باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدا
عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير فى ارجل فى الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون
احدهما فى الدار للزم امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام
امراة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ اخر ههنا يخصص به
المبتدا قوله فى ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة فى سياق النفى
للعموم فقولك احد عم جنس الانس فيه نظر وذلك ان التخصيص ان تجعل
لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما رجل خير منك فا
ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد من الرجال فلم تخصص بعض
الافراد بشئ لاجل العموم وكيف والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت
المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل
للمخاطب فائدة وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا يحصل الفائدة فيها
بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشئ وقد اضطرب
فيها اقوالهم فاختار الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير
دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من
قام قمت وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة
الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هنا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب
سيبويه هو ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع الشرط وحرف الاستفهام
فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا فى حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل

ما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر فى نحو فى الدار رجل لا يجمع ايضا

بحيث لا يبقى منهم احد

لقصد

الحكم لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا ثبت الحكم على الواحد حكمى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد

وفى الدعاء من كان من الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتى ورجائى

مقدر او مفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت اى ان من قام اى انسان قام
كقوله تع ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اى ان من ضربت اى
ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته
اى ان من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر وكذا نحو ما كان فليكن
كذا او مما تفعل افعل وبما تفعله افعل وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلام
عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب
منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه حاله في حال النصب غير
مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق
الهلاك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا
تخصيص فيه اذ تخصيصه للمخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند
وقد حذفا من غير تقديره وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا التقديم الاهم
وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام
ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا البحر
ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال على مثلها
من اربع وملاعب وعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة
والناس اجمعين وبعد المصراع تذال مصونات الدموع السواكب هذا وان
سلام لا يجوز ان يكون بمعنى سلمت اى قلت سلام عليك لان سلمت هذا
مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت
قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله
فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المص
ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي لفظ سلام عليك عليك وليس كذا
بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك سالما
فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر
منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا
دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث

ما في م
هو مفعول للفعل الظاهر
بحر م

ويل لك لان معنى الويل الهلاك و
لو قدرت ايضا ويلك لك م

سجلت

ورفعوا

ورفعوا سلام ويجوز ان يكون بمعنى سلمتك من نفسي اى جعلتك سالما وكذا
اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغاية
معنى الحدوث قوله **والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم**
وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا
قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها
للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين
لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا
من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ان زيدا عندك يسمون
الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المص
وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية
قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو اما زيد
فاضربه والاصل عدم التاويل فنقول هو جائز مع القلة وقال ثعلب لا يجوز
ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا
بد من عائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى اولا
فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في
قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه
فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاج
الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام
فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع
لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام
المضمر وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع
وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء
من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئيته يشعر بالضمير
فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور

صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر منه
بستين لان التعريف غير مقصود قصده كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر
كائنا بستين كائنا منه قال الفرا ويحذف ايض قياسا اذا كان الضمير
منصوبا مفعولا او المبتدا كل كقال قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا
كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود فالاث
نحو كلهم رايت بمعنى الجحد اى ما منهم احدا لا رايت وقال السيرافي ليس هذا
بحجة اذ كل موجب يتهيا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد
الا مضروب ثم يقال له اى تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه ويحذف
قياسا في خبر المبتدا الواقع بعد اما كقول على عليه السلام اما الذا كيون
فقد قاتلت لكون المبتدا في مقام الشرط والخبر في محل الجزاء كما يجي في
موضعه فكانه ليس خبر اله والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تع
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ذلك منه كذا قال جار الله وفيه
من جهة المعنى بعد لان معنى قوله من عزم الامور من الامور المعروفة اى المقطوعة
الواجبة ولا معنى لقولك الصبر والعفو من الصابر والعافي واجب بل الحق
ان من شرطية واللام لتوطية القسم وحذف جواب القسم مبالغة كانه قيل والله
لمن صبر وغفر ليجزين بما لا يقدر على ذكره من الجزاء ثم حض على الصبر والعفو
بقوله ان ذلك من عزم الامور كقوله تع واصبر على ما اصابك ان ذلك من
عزم الامور واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل تام قال الفنوب نسيت
وثوب اجر او بصفة نحو انا زيد ضارب اى ضارب اياى ولا يختص مع كونه
سماعا بالشعر خلافا للكوفيين بل يكون في غير الشعر ضعيفا كما قال سيبويه
واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها
اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا بالخبر كما يجي في باب الموصولات وجواز
حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة والخبر لكون اتصالها بالموصول
اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تع اهذا الذي بعث الله

رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت
لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو
مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه
في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الاسم المتقدم كما كانت الصلة
من لوازم الموصول واما وضع الظاهر مقام المضمر في خبر المبتدا وغيره
فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تع الحاقة ما الحاقة اى ما هي وان
لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال العراك
ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر وقال لا ارى الموت يسبق
الموت شئ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ
الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا
بالفتى ان تقطعا قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال
تع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم
في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة اى ظرفا وجارا ولم يذكره لجريه مجراه
في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا
للمبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في
نحو زيد قائم او كانه هو في نحو زيد وجهه ارتفع ارتفاعه ولما كان
مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك
ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو
معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ
يتعلق به الخبر وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا وقال البصريون
الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه
كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون
ذلك العامل من الافعال العامة اى مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون

وضروريانه فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر لا ضعف وهو في غيره ضعيف

واما البصريون فقالوا لابد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشئ للشئ لا يوجب نصبه

الظرف ما لا عليه ولو كان خاصًا كاكل وشارب وضارب وناصر لم يجز
لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب
اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام
القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجئ فى لولا زيد لكان كذا فلا
يقال زيد كائن فى الدار وقال ابن جنى بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى
فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كاينا وكذا
حال الظرف فى ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا
المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم
على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق
وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا
احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى ولا يتعين للقياس على نحو الذى فى الدار
زيد وكل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لا غير كما
ياتى وذهب اليه ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل
فى خبر المبتدا ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لان
القول المقتضى نسبة امر الى امر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا
كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر
لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب
والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه
فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة ضرب غلامه
زيدا الذى تضمنه الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجئ والجواب ان الظرف فى مثله ليس بمستقر
اى متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما
قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به فى نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجئ
فى حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل ووقوعها موقع المفرد
وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابى على

خبرًا

من الاعراب بعد ان لم تكن لا تدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفى فى صيرورتها ذات محل م

هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره
هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل فى تركيبه ملاقاة اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف فى ان
الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافى الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب
ابو على ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فوادى عندك
الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام وينتصب عنه الحال كقوله فهم فى الجنة خالدين فيها قال ابو على وادعى
انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذى حال او حرف
استفهام او حرف نفى فانه يجوز ان ترفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية
كقوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر قيل وانما
عمل فى ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر فى انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال
فى جميع ذلك ان الظرف خبر متقدم على مبتدئه اما فى غير المواضع المذكورة نحو
فى الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش فى احد قوليه
هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا فى قائم زيد وانما قال الكوفيون
ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون
ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير
على مفسره وليس بشئ لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا
كما فى ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه
بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة
بلا اعتماد اجاز كون زيد فى قائم زيد فاعلا ايضا وله فى جواز عمل الظرف
بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف فى عمل الفعل من الصفة
وثبوت الاجماع على جواز نحو فى داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون
زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان فى الدار زيدا
دال على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين نحو

بعضهم

اما قوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل
تهددكم اياى وسط المجالس فلا اعتماد

للظرف م

فى داره قيام زيد وفى دارها عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقدم فجاز عود
الضمير من الخبر اليه نحو فى داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم
الاصلى والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه
بسبب التركيب الاضافى الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد
مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وقد ورد فى كلامهم فى اكفانه درج الميت واعلم ان
ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم
الفايدة الا فى موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى فى حدوثها وقتا
دون وقت نحو الليلة الهلال الثانى ان يقدر اضافة معنى اليه تقديرا نحو
قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه
اى حواية ولو قلت الا ارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة
لتخصيص حصول شئ بزمان هو فى غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان
خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان
او اكثره وكان الزمان نكرة يرفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا
كان السير فى اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير
المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفى نحو الصوم
فى يوم او يوما خلافا للكوفيين فانهم لا يجوزون الخبر ههنا بفى وذلك ان
فى عندهم يوجب التبعيض فلا يجوزون صمت فى يوم الجمعة بل يوجبون النصب
والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة فى للتبعيض وان
كان الزمان معرفة نحو الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما فى الاول
عند البصريين ولم يجز الكوفيون الجر ههنا يعنى كما فى المنكر للعلة المذكورة
فاما ان وقع الفعل الا فى اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا
فالاغلب نصبه او جره بفى اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او فى
يوم والسير يوم الجمعة او فى يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر
معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان
افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا

الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة
قال ثم ليس لو فعلها كاذبة على تاويل ليس فى وقت وقوعها نفس كاذبة او
يكون اسم الزمان مسئولا به عن زمان خاص واسم العين عاما نحو فى اى
ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن جل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم
معنى مطلقا ثم ننظر

عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك
فلا كلام فى امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى
مكان قريب وداره منى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين
والمضاف محذوف اما من المبتدا اى مكانك منى مكانا قريبا او من الخبر اى انت
منى ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بظرف كما يجى عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك
وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يغتفر
بالشعر قوله نصرناك فما تلقى لنا من كتيبة يد الدهر الا جبريل امامها خلافا
للجرمى والكوفيين واذا كان المكان فى موضع الخبر عن عين والمراد تعيين
المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب
فلا تقل هو منى مجلسك ومتكا زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت
المكان فى هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان متكا زيد
وذلك ان المكان يستعمل قياسا فى تعيين القرب والبعد وما استعملته
العرب قولهم هو منى مزجر الكلب اى بمهان ومقعد القابلة اى قريب
وكذا معقد الازار ومقعد الخاتن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال
ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابئ الضربا فوق النجم لا يتتلع اى
عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف
عليهم كى لا يخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب
نحو معقدا الازار نجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها فى معنى البعد
كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف
يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان
الظرف فى قولك انت منى مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل
هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب كل واحد من ظرفى الزمان
والمكان اذا كان متصرفا موقتا محدودا او اخبرت به عن اسم عين لا
تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى بريد

وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه
اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو
دارى خلفك ومنزلى امامك جوزوا
رفعه فى السعة

ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف
وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى هذا
القدر وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مددت اليه يدي علم انه وهو منى
دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت
اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك دارى
خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا وليلة فلان الخبر هو خلف
دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير فى الخبر اى ذات مسافة
فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى تباعدت
فرسخين فالفرسخان متعديان حكما كان الماء فى امتلاء الاناء ماءً
مالى ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اى دنوا انملة
كما قيل فى قوله تعالى ورفعنا فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف
للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى
من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من فى مثله وخروجها على
السوا كما فى قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت
من وجب الرفع فى الظروف التى بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول
من خرج الكلام عن التمام على الخبر وليس بشىء اذ قد يقال دارى من خلف دارك
ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين على ان منى خبر المبتدا
اى من اشياعى وفرسخين حال من اى ذوى سير فرسخين او على الظرفية
اى فى فرسخين اى انت من اشياعى ما سرنا فرسخين كقوله عم سلمان منا
واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت
او لم تضف وترك الاضافة قليل وهى عند الكوفية لا يكون ظروفا
الا مع الاضافة اما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا
عندهم اى متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مغتبطا فاذا
وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام
اى متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها

اى دنوا انملة

عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى لان خروج الشىء
عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله
وساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات اى قبل ذلك يقوى
مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا من لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه
على ضعف لكونهما فى الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع
او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين ولا يجوز نصب
اليوم خبرا من الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم ولها
الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن
فمعنى اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه
هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا واذا كان مفردا فنقول هو اما
مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا او لا والاول اما ان يتحد
معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما
لمساواته فى معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا او
الخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة
فرسخين او لكون واحد من المبتدا او الخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك المعنى
لتلك العين حتى صار كانه هى كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما
هى اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدا
نحو ولكن ذا البر من آمن وحالها اقبال او فى الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال و
جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلو عن معنى
المبالغة والثانى اى الذى لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة
او عدم التغيير كقوله انا ابو النجم وشعرى شعرى اى هو المشهور المعروف بنفسه
لا بشىء آخر وتقول انا انا اى ما تغيرت عما كنت قال رفونى وقالوا يا خويلد
لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق
نحو قولك هذا القاع عرفج كله اى غليظ تحمل الضمير وكله ههنا تاكيد للضمير
ويجوز ان يكون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائى

فكأنه نظرا الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف
بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر غرض فيه معنى الاسناد بعد ان
لم يكن فلا بد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدا والخبر فالجامد
كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كاسد
وكذا لم يجر على ذاك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا
ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو
نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل
للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو
لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز
ترك الضمير المنفصل فى هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه
طردا نحو هند زيد ضاربته هى وتمام البحث فيه يجى فى باب الضماير ان شا
الله ثم قوله وَاِذَا كَانَ الْمُبْتَدَاُ مُشْتَمِلًا عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ
الْكَلَامِ نَحْوُ مَنْ اَبُوكَ اَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ اَوْ مُتَسَاوِيَيْنِ نَحْوُ اَفْضَلُ
مِنْكَ اَفْضَلُ مِنِّى اَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا لَهُ نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ وَجَبَ
تَقْدِيمُهُ قوله من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يجعله
معرفة عن نكرة مضمنة استفهاما او نكرة هو افعل تفضيل مقدم على خبر
والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل
هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام ومن غلام
بك واتهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو
ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصد
بالمغير على اصله فلو جوزنا ان يجى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك
المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجى بعده من الكلام فيتشوش
لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصديره
نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف
والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على

وموضع عند النحاة بعد الخبر و عند المنطقيين قبله

الابد

٢٥

الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة
المعنوية الدالة على تعيين المبتدا كما فى قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن
ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفايدة فما يكون فيه
التشبيه الذى يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل
ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو
الخبر ومثله قول ابى تمام لعاب الافاعى القاتلات لعابه واَرْىُ الجنى اشتا
ايد عواسل اى بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعى قوله او
متساويين اى فى الخصوصية وهذا يفيد انه اذا كان لاحدهما المرجح جاز
تاخيره مبتدا نحو شخص كريم رجل لقيته امس فى الدار قوله او كان الخبر فعلا
اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدا
بالفاعل فان قيل فليجز اذا كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون
فيكم ملئكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى ثم عموا وصموا
كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدا ان
مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى ياتينى فله
درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو للتعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط
لاستحقاق اداة الشرط صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا
لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك ان قدمته من غير الا
لانعكس المعنى كما ذكرنا فى تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجى
فى باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو
لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله وَاِذَا تَضَمَّنَ
الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ مِثْلُ اَيْنَ زَيْدٌ اَوْ كَانَ مُصَحِّحًا لَهُ
مِثْلُ فِى الدَّارِ رَجُلٌ اَوْ لِمُتَعَلِّقِهِ ضَمِيرٌ فِى الْمُبْتَدَاِ مِثْلُ عَلَى التَّمْرَةِ
مِثْلُهَا زُبْدًا اَوْ عَنْ اَنَّ مِثْلُ عِنْدِى اَنَّكَ قَائِمٌ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ
هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة

يكون خبرا م

متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوها اذ الاستفهام
وساير ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم
عليها احد ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها
كان واخواتها وساير ما يحدث شيئا من المعانى فى الجملة التى يدخلها فلا يقال
ان من يأتى اشكره واما قولهم علمت ايهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال
القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار
كالضرب والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى
ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع ان تقديمه كلا تقديم اذ معنى ظننت زيدا
قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى للصدر
واما قولهم الذى ما تضرب والذى ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان
مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه
وعمرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما لا يؤثر معنى من المعانى فى
الخبر ليس معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله
ههنا اين مفرد وقوله قبل ما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لانك
ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين فى اين زيد
مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام
ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر
نحو غلام من راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم
انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو
من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اى كان الخبر اى
تقديمه مصححا لمجى المبتدا نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم
النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية
والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر فى الاغلب مما
لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل

كما فى قوله تعالى وجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا
يرفع اللفظ اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم قائم رجل احتمل
كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية
بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على
مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن
من هذا الباب قولنا فى الاغلب احترازا عن نحو قولهم امت فى حجر لا فيك و
قولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب
فى الدعاء تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ويعنى
بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه يعنى اذا اتصل بالمبتدا
ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت
مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه واذا
كان الضمير فى صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا
بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين
الصفة والموصوف جايز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذى
الضمير وتاخر الخبر عنه نحو فى الدار مالكها نائم جاز عند البصريين وعند هشام
من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر رتبته التاخير لتعلقه
بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الا ترى الى
قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه
ضارب لا فى نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل المفعوله لكان
مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز فى الكل
لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظى قوله او خبر ان يعنى ان او كان الخبر عن ان مع
اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها
وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم
الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة
اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت

وجوه يومئذ ناضرة م

ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان
الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده
متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق
فى الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل
القاصر م

المفتوحة بالمكسورة ولم ترفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة
لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل
ولا يرفع مجيء خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد
خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر
على ان عرف انه خبر المبتدا وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة
ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز
خبر المكسورة لان لها صدر الكلام فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة
مع اسمه وخبره لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين
ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد
اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما يذكر في
حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا تلتبس المفتوحة
بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا
زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس
المحصور وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثنا على الحكم في الا
المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثنا واذا كان تقديم الخبر
يفهم منه معنى لا يفهم بتاخيره وذلك المعنى مقصود وجب التقديم
نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما يفهم له
الخبر قوله **وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ فِي مِثْلِ زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ** اعلم ان
تعدد الخبر اما ان يكون بعطف وغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل
وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن
واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين
لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون
معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد فالثاني في
الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان

مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف
جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع
بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس في
الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق
بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا بل الى
هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع
الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما
ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه اسود
وبعضه ابيض كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين
بخلاف جزئي هما فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء
الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام
القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد
الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر
اولى وهذا كما تقول النارنج احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه
وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع
بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل
واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها
حموضة لان امتزاج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل
من الانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان تعطف احد الخبرين
على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين تقول زيد
كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته
في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض
واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا
نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اي احدهما

عالم والاخر جاهل قوله **وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم وكل رجل ياتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم ان بهما** اعلم ان الفاء يدخل على خبر المبتداء الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال فلا قتال لديكم او الاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال اكفرتم ويجي علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدا فى حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتداء مذكور ههنا وهو شيئان احدهما اسم الموصول اما بفعل مبتدا او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصول ايضا في نحو الزانية والزانى فاجلدوا وصلتها لا تكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجي في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذى يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسما الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتداء ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى قدامك او في الدار فله درهم وانما

وصل المبتداء الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف اذن ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز الا يكون مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الا انه دخل في معنى الشرط وكذا حق الصلة كونها فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انها لما لم تكن شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون صريحة فى الفعلية بل تكون ما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا تكون مستقبلة المعنى كقوله ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبران يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى ياتينى له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون مضمون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجي تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف والجار والمجرور نحو كل رجل ياتينى او امامك او فى الدار فله درهم وقد يجي صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم دعه لما ذكرنا فى الموصول وانما كان هذا المبتدا المتضمن لمعنى الشرط لفظ من وما وايهم وكان الشرط والجزاء مضارعا فانه يجزم ظاهرا نحو من يكرمنى اكرمه بخلاف الذى وفروعه فان كونها مفيدة لمعنى الشرط قليل بخلاف من وما واى وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة

لمذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفا على خبر
ما ذكرنا من المبتدات والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتدا نحو زيد
فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا و
سيبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل ما نعان
باتفاق جميع نواسخ المبتدا يمنع دخول الفاء فى خبر المبتداء المذكور الا ما
نذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتداء لكلمة الشرط ويلزمها
الصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة
وقد تقدم ان ما يؤثر معنى فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر
الا ان هذا المبتداء لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله ما
لا يؤثر فى الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله ان الذين فتنوا الاية
والحق الما لكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع
على محل اسم لكن كما يجوز على اسم ان كما يجى فى الحروف المشبهة بالفعل ولانه
اجرى بعضهم ان المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على
ما يجى فى الموضع المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط
الجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلا يدخلها شئ من نواسخ الابتداء
الا فى الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات
الشرط فى التقدير عن التصدر فى جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جاذرا وظبا قوله والحق بعضهم ان بها اى الحق ان فى المنع
من دخول الفاء كليت ولعل المراد وقال المص اتباعا لعبد القاهر ان
هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن
يعيش ان الملحق لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله
ليت ولعل ما نعان لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى
ما استثنى وما ذكره المص من ان امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل
للزوم التناقض وذلك ان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى
محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس شئ

لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله
ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من
الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَاءُ لِقِيَامِ
قَرِينَةٍ جَوَازًا كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ الْهِلَالُ وَاللّٰهِ وَالْخَبَرُ جَوَازًا
نَحْوُ خَرَجْتُ فَاِذَا السَّبُعُ وَوُجُوبًا فِيمَا الْتُزِمَ فِى مَوْضِعِهِ
غَيْرُهُ مِثْلُ لَوْ لَا زَيْدٌ لَهَلَكَ عَمْرٌو وَضَرْبِى زَيْدًا قَائِمًا
وَكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ وَلَعَمْرُكَ لَاَفْعَلَنَّ كذا المستهل المبصر للهلال
قد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على
تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتداء وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجى فى
بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم
انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما
يجى فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال
فى نحو من قال نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجى فى
بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا جايزا وواجبا
واذا فى قوله واذا السبع للمفاجاة واختلفوا فيها فنقل عن المبرد انها ظرف
مكان فعلى قوله يجوز ان تكون خبر المبتداء الذى بعدها اى فبالمكان
السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكاين و
شبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا
مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا تضاف من ظروف المكان
الى الجمل الا حيث على ما يجى فى الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد
فى جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب
فى تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب الا ان تجعل بالباب بدلا من
اذا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون فى
قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذ لحصول السبع
اى ففى ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة

حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن
الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد
مسده اى فى ذلك الوقت

خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافًا الى الجملة الاسمية
وعامله محذوف على ما قال المصنف اى ففاجأتُ وقت وجود السبع
بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأت
ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن
برى ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا لخبر المبتدا فى نحو فاذا السبع محذوف
بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا الفجاءة فنقل عن الزيادى انها
جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم
ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج وقال
المازنى هى زايدة وليس بشىء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف
حملًا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب قوله التزم فى موضعه
يقال لزمه الشىء فالتزمه اى قبل ملازمته اى فحينئذ التزم العرب ذكر غير
الخبر فى موضعه فيحذف الخبر وجوبًا فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة
على تعيين الخبر المقدر لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو فى اربعة ابواب
على ما ذكره المصنف اولها المبتدا الذى بعد لولا على مذهب البصريين وقال
الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر
العوامل وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى قوله لو ذات سوار
لطمتنى وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التى تفيد
امتناع الاول لامتناع الثانى كما يجئ فى حروف الشرط دخلت على لا وكانت
لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء
ومعناها مع لا ايضًا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفى فمعنى لولا
على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر فينتفى الاول اى انتفاء وجود على لانتفاء
هلاك عمر وانتفاء الاول انتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول
وانتفاء الثانى كما فى قولك لو لم تاتنى شتمتك كما مر فى بيان قوله فلو
ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير
حملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو

اذا

اذا اضمر وجوبًا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر فى باب الفاعل وليس بعد
لولا مفسر وايض لفظ لا لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم
الا مكررًا فى الاغلب كما يجئ فى قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال
البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا
خبره كما فى نحو اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدا فى
الاغلب كما فى لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبًا لحصول شرطى وجوب
الحذف احدها القرينة الدالة على الخبر المعين وهى لفظة لولا اذ هى موضوعة
لتدل على ان الاسم الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع
الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا
هذه على الفعلية قال قالت امامة لما جئت ابنها هلا رميت ببعض
الاسهم السود لا در درك انى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود
اى لولا الحد وهو الحرمان وقال بعضهم ان خبر المبتدا بعد لولا اذا كان
عاما كموجود وجب حذفه واما اذا كان خاصًا نحو لولا زيد قائم وجب
الاتيان به والجواب ان المبتدا بعد لولا لا يكون فى كلامهم الا تام
الخبر فيجب حذفه ابدًا واما قول الشافعى ولولا الشعر بالعلماء يزرى
لكنت اليوم اشعر من لبيد فلا يصح الاستدلال به واما قوله نحو لولا زيد
قائم فالجواب انه ان اريد هذا المعنى قيل لولا قيام زيد وثانيها كل مبتدا
يكون مصدرًا صريحًا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافًا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجئ فى بابه نحو اخطب
ما يكون اى كون واكثر شربى السويق ويكون المصدر مضافًا الى
الفاعل نحو ضربى زيدًا او الى المفعول نحو ضربى زيد او اليهما نحو تضاربنا
وبعد ذلك حال منهما معًا فى المعنى نحو ضربى زيدًا قائمين وتضاربنا
قائمين او من احدهما نحو ضربى هندًا قائمًا او قائمةً ويقع هذه الحال
فعلًا ايض خلافًا للفراء نحو على زيد كان ذا مال ويقال سمع اذنى زيدًا
يقول ذلك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف المضاف وان كانت

انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا م

نحو ضربي زيدا وغلامه قائم

الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال قال
صلى الله عليه وآله اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة
وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه
ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدا فيقول ضربي زيدا
ابوه قائم كما في قولهم كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور
بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قائما ومنع غيره لغلبة
معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء
وفي خبر مثل هذا المبتدا اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاد الى انه لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان
عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا
ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدا وخبر المبتدا مقدر بعد
الحال وجوبا اى ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي
سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربه
قائما اى ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق
شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا
والعامل في الحال محذوف اى ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على
بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما
ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير
البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع
على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة مخصصة ببعض ما يقع
عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب
يابس والماء بارد اى كل ما فيه هاتان الماهيتان حالها كذا فلو قلت مع توهم
النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر
ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب

بالقيام حصول الضرب المقيد م

خاصة زيادة على ما تقدم م

الماء لان شرب الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي
هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر
فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال
القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما
واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي
زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع
من حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن
معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه
لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية من جهة
اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال
وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا
اذا سد مسده لفظ وكذا في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له
ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي
السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا
اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد
باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب
الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير
ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية
دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير ما لك
وزيدا ما لك وملابستك زيدا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو
حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه
لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال
فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في نحو
قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله تعالى واذا ما غضبوا هم

بتقدرون ومثله كثير حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد
عندك والركض في الميدان فبقي ضربي زيدا اذا كان قائما ثم حذف اذا مع
شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
اذ معنى جاء في زيد راكبا اى في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان
مثل هذا المنصوب اى الذى يجئ بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة
لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه هذا
ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت
في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى التامة وذلك
لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى كان الناقصة ومن
قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذى اوقعهم في هذا واوقع غيرهم
فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا
ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي
فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها
ضربي وهو الباء او زيدا فنقول لحذفنا كائنا وحاصل العامل في الحال لكونه
عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة
الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف فقام مقام العامل
كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف
الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون اذا كان في الحقيقة صفة لفاعل صلتها
نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه و
الاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا
ولا يجوز مثل ذلك بعد غيره الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا
مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجانبون بالمجاز ويجوز ان تقدر بعد افعل المضاف
الى ما زمان مضافا الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا
وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون

مصدر صريح

في الصحاح وذرت الشمس طلعت وفيه
الفه والشرق الشمس يقال طلع
الشرق وما آتيك ما ذر شارق

يكون الحال قائما مقام الخبر

التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد
جعلت الوقت لخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا
التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم وايضا كثرة وقوع
ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه للحدث الواقع فيه كقوله
وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك
لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو
الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته
الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي هنا
كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه
مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك
قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو
التى بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر
لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه
فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع
ما بعد الواو منقولا عن الواو ولكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في
نصب المفعول معه كما يجئ في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا للمبتدا لا يستحق
الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا
محلا لقيامه مقام الخبر في نحو زيد معك كما تقول زيد عندك فلو نقل لكان
نقل الاعراب اللفظي اولى من المحلي وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل
وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد
الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر متى فمحله بعد المعطوف
وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف
ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك
ضربي زيدا قائما بضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر
اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله مسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا

اذا لم ينتصب ما بعدها بالفعل او معنى
الفعل بتوسط الواو

وذلك انه يقول النصب الذى على المفعول معه
هو الذى كان في الاصل على مع فلما قام الواو
مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في
الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها

التقدير كل رجل مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته واقيم العطف
مقرونة به كما تقول زيد قايم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه
لبقى الجملة فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال
عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره هذا
والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وفى نهج البلاغة وانتم
والساعة فى قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال
الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتدا فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان
يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو
زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثانى نحو
زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المومنين عليه السلم فهم والجنة
كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن الخبر ضميرهما ودلالته على ما هو الخبر حقيقة
اذ المعنى زيد وعمرو ملتبسان وكذلك يضرب زيدا عمرو والبصريون
يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك كالصفة ولا يقال
زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد
والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال ومذهب الكوفيين اقوى
وقولهم لا يجوز ذلك فى الصفة اتفاقا ممنوع لجواز ذلك فيها مع ثقله وذلك
مع عرى الصفة عن ضمير المعطوف فكيف اذا كان معها ضميره وذلك فى قوله
عليه السلام فى النهج انكم وما تاملون من هذه الدنيا اثوياء موجلون ومدينون
مقتضون وذلك لدلالته هذا الذى هو الخبر ظاهرا على ما هو الخبر حقيقة كما ذكرنا
اذ المعنى انكم وما تاملون من هذه الدنيا غير مصطحبين دايما لا اعماركم فيها وذلك
قوله عليه السلم اثوياء موجلون ولا اموالكم فيها وذلك قوله ع ومدينون مقتضون
واعلم انه قد يغنى ما اضيف اليه المبتدا عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب
الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قويان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه
كل مبتدا فى الجملة القسمية متعينين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجى فى باب القسم
فان تهيئه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم به وجواب

اى زيد ومن يقابل زيدا
قويان

القسم سادسة الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى لا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال
ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف
الخبر وهو اذا كان القايم مقام الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدا
او فى الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان
الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر وسد شى اخر مسده حاصلان ولعل المص
انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون ساير
ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب تعريف المبتدا لان
الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه
الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا فى اول الكتاب ولا يصح تجريد
الاسم عنهما فجردناه مما يطرا ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على
الاصل وكان نكرة وانما كان الاصل فى الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم
يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار
الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة ان اصل الخبر التنكير لان المسند
ينبغى ان يكون مجهولا فليس بشى لان المسند ينبغى ان يكون معلوما كالمسند
اليه وانما الذى ينبغى ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند
اليه فالمجهول فى قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده
اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدات نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته
صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدا الاخير مع خبره خبر عما
قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول فتكون
الجملة التى بعد الاول وهى مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدات
الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول وان لم تضف المبتدات كل واحد منها الى ضمير
ما قبله فانك تاتى بالعوايد بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر العوايد لاول
المبتدات وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدات وهكذا على الترتيب وذلك
نحو هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده فى داره بامره معها فكانك قلت بكر

مك

فوجب الحذف م
وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر
مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران لنظر
الفايدة نحو الله الهنا وتمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة
عن النكرة الا عند سيبويه فى نحو كم مالك ورايت جدا خير
منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا
كان الخبر معرفة فما الفايدة فى ذلك الكلام فالجواب
ان المفاد فى نحو اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة
على اخوك المعرفة وهذا الذى يجهله المخاطب لا الذات
زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر
الى المبتدا وحمله عليه لا نفس الخبر لكن جى خبرا نكرة
فى الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا واذا تعدد

خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن
عمرو مع رابطة فى داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد فى داره اى عمرو داره مشتملة
على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد
عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرو ان يجمع بكرا وخالدا
ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد يامر
عمروا ان يجمع بكرا وخالدا معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدات اكثر قوله
خَبَرُ اِنَّ وَاَخَوَاتِهَا هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِ هٰذِهِ الْحُرُوفِ نَحْوُ
اِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَاَمْرُهُ كَاَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَاءِ اِلَّا فِى تَقْدِيمِهِ اِلَّا اِذَا
كَانَ ظَرْفًا اعلم انه لما كان من مذهبه ان الاصل فى رفع الاسماء الفاعل وفى نصبها
المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان
بهما من وجه كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه
لكونه ثانى جزئى الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواتها
مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على
فرعية العامل وخبر لا التبرية فرع خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية
مشبه لاسم ليس الذى هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا
التبرية وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا يقول ان الحال والتمييز والمستثنى المفعول
مشابهة للمفعول لكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمدة فاعلة
كانت ولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه
هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمد وهى اسم ان واخواتها
واسم لا التبرية وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة
فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجى فى بابها عملت رفعا
ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم فى ما الحجازية لان معنى ما ومعنى
الفعل الذى تعمل عمله اعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولى
ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى
الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه

والمشابهة قوية كما يجى فى بابها فاعطيت عمل الفعل فى حال قوته وهو اذا تصرف فى
معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر
لا التبرية مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن
عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان
تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى قوله بعد دخول هذه الحروف
يخرج خبر المبتدا وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل
فيه غير المحدود فان نحو حسنا فى قولك ان رجلا حسنا غلامه فى الدار مسند
الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرية نحو لا رجل
حسنا غلامه فى الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
الظريف غلامه فى الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده
لخبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدا فى نحو قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال ههنا
المسند بعد دخولها الذى كان فى الاصل خبر مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره
اى حاله وشانه كامر خبر المبتدا اى فى اقسامه من كونه مفردا او جملة وفى احكامه
من كونه معرفة او نكرة او متعددا او مثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفى شرايطه من انه اذا
كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا فى تقديمه اى ليس امره
كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر
على المبتدا وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فلم يتصرف فى
معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف فى معمولى الفعل وقد يخالف خبرها خبر
المبتدا فى غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام
كما يجى فى قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله فى تقديمه الذى كان
منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثانى موجبا لكونه من منفى
اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا
ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم
الخبر ظرفا لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها لان كل شئ من المحدثات فلا بد

وفى اسم ما هو المسند اليه الذى كان فى الاصل مبتدا م

لنقصانها عن درجة الفعل م

الا اذا كان ظرفا فان حكمه ان حكمه فى جواز التقديم م

ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شي كقرينة ولم يكن اجنبيا منه فتحل حيث
لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مجراه لمناسبة بينهما
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف
قوله **خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه**
وجه مشابهة لا التبرية لان ان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما
ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع
خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا
نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع
المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان منصوبا بها مبنيا وصار دخولها
عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها ينتصب
بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان
مع اسمها المنصوب بها قال المص ليس بمثيلهم لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف
بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل
له ويستقبح اذا كان فيه احتمال لما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا
كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل
ظريف في الصفة اظهر قال وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف
المنصوب بلا لا يوصف لا بمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف
المضاف المنصوب بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز
رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان
وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين
ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء بل معناها
توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باقيا على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا
فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يعدد كالعدم ويجعل
الاسم بعده كالمبتدا به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على

اسمها

اسمها اصلا الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا
فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر
فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتداء معها كالباقي اما
اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء
فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب لعروضه بلا وزواله
بزوالها مساويا للرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد
منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا
معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة
لغلام رجل والظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو
قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا
بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه اقتدى فيه بالزمخشري قال الجزولي بنو
تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله
قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة
غير السؤال دالة عليه اما اذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه
بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته
مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل
الحجاز ويجب عند بني تميم قوله **اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ** اسم ما وخبرها قد
يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما
الجملة الاسمية التي يدخلها لا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع
تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزآها نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو
في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قال والمجيء في الشعر فقط نحو قوله من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا

قياسًا ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوبًا كخبر ما وليس وهي في
لا براحُ ولا مستصرخُ هي التي في نحو لا آلة اي لا التبرئة الا انه يجوز
لها ان تعمل مكررة نحو لا حولُ ولا قوةُ ويجب ذلك مع الفصل بين
اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها
في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق
مع ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم
على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او الهمزة
الاستفهام ويحتمل ان لا يكون للاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار
بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان
ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما
جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز
ما جاءني من رجل بل رجلان قوله **المفعول باب**
هو ما اشتمل على علم المفعولية اقول قد تبين شرح ما
ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدًا ومسلمات واباك ومسلمين
ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون
المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز
وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز
المفاعيل فيقال الحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبًا
فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبًا ويقال المستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر
هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلًا في
النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضًا
مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب
كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه

والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة
من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في
الاصل فيدخل فيها الفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما
ساير المنصوبات فقد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة
وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله **فمنه المفعول المطلق**
وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قد قدم المفعول
المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي اي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور
وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في
قولك ضرب زيد ضربًا لاجل حصول هذا الحدث منه اما المفعول به
نحو ضربت زيدًا او المفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا
ما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له
وان كان مفعولًا للفاعل وصادرًا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا
المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زايرًا في قولك زرتك طمعًا ليس لاجل
قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل
من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضًا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر
او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول
المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى
انه كما يقع على فاعله مصوغًا على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به
مصوغًا على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرًا
يوم الجمعة وخالدًا اكرامًا لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم
الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكرامًا مضروب له
فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب
زيد واما الى غيره مما ذكرنا فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم
سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد
وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبًا

قال سيبويه في قولهم حبتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في
الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه
يومان وولد له ستون عامًا وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت
المفعول فيه كالمفعول اتساعًا واختصارًا فجعله كما ترى في غاية البعد فاسم
المفعول بلا قيد لخولم يقع من حيث اللغة من بين جميع المفعولات الاصطلاحية
الا على المفعول به كمضروب كما ان لفظ المفعول مطلقا بلا قيد لخولم
يقع من حيث اللغة من بين جميعها الا على المفعول المطلق وقدم المفعول
فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان و
المكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول
معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب
فانه اكثر منه مع المصاحب وايض يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف
ساير المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له
والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما
سمي ما نحن فيه مفعولًا مطلقًا لانه ليس مقيدًا لكونه حقيقيا بحرف جر
كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله هو اسم ما فعله
قال انما قلت ههنا اسم بخلاف ساير الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني
في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل
المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في
الحقيقة وان كان مفعولًا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على
غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلًا في قوله ما
فعله حتى يخرج بقوله اسم وايض ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل
هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه
اسمًا وان اراد وهو الظاهر بقوله انه فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب
فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه الذي هو الضرب ولم يفعله
هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو

ويتاوله باللفظ يدخل في الحد جميع
المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة
واما مثل اوجده الفاعل بالقول
في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة اما

ضربًا في ما ضربت ضربًا الا انه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلًا الا ان
يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا الخصومات سوقا وفيها
جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني
الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل اعجب لان
فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا نحو استحسنت ضرب زيد قوله
مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عايد الى اسم او الى
ما قوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم
وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو
كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول
بها وبنحو كرهته الفرار كراهة العار على ان المنصوب مفعول له وبنحو
ضربي في قولك ضربت وضربي شديد قوله وَيَكُونُ لِلتَّاكِيدِ
وَالنَّوْعِ وَالْعَدَدِ نَحْوُ جَلَسْتُ جُلُوسًا وَجِلْسَةً وَجَلْسَةً
فَالْأَوَّلُ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ بِخِلَافِ اَخَوَيْهِ المراد بالتاكيد المصدر
الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف وعدد وهو في
الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه توكيدًا للفعل
توسعًا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربًا فلما ذكرت بعده ضربًا
صار بمنزلة قولك احدثت ضربًا ضربًا فظهر انه توكيد للمصدر المضمون
وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر
الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعًا على معنى الوصف
كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص
بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح والشدة او الضعف وغير
ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما تذكر بعدها ما يعين
ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما تترك نحو جلست جلسة
واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست
جلوسًا حسنًا او مع حذفه نحو عمله صالحًا اي عملًا صالحًا ومنه

ضربته ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من
الصفة والاصل ضربته ضربًا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا
تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحًا مبنيا كونه بمعنى المصدر
اما بمن نحو ضربته انواعًا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي
نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب و
قدمت خير مقدم لانها او افعل بعض ما يضافان اليه كما يجي في باب الاضافة
ويجوز ان يكون هذان مما حذف موصوفه اي ضربًا اي ضرب وضربًا اشد
ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب و
غير متبين في اللفظ نحو ضربته انواعًا واجناسًا واما ان يكون مصدرًا
مثنى او مجموعًا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين او مختلفين
قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى
ضرب معهود شديدا وخفيفا وغير ذلك فتقول ضربته الضرب و
نحو القرفصا في قعد القرفصا مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال
المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصا والرجوع القهقرى
وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل
فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصا ونحوه وعدم سماع وقوع هذه
الاسماء وصفا للشي وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات
حكم بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو
اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر
موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرًا واما عدد صريح مميز بالمصدر
نحو ضربته ثلث ضربات قال الله فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز
نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون الجميع صفة لمصدر محذوف اي ضربًا الفا
واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطًا وسوطين واسواطًا
والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الالة
مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات

وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي

تقرفصت العجوز زمنا في ثوبها

والقهقرى والقهقرة

بسوط

بسوط ووضعت الالة مقام المثنى والمجموع ويجوز مثناه ومجموعه فقيل ضربت سوطين
واسواطًا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الالة وجمعها لانك ربما
قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك
ثنيت الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل
ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد
اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في
نحو قولك ضربته ضربتين وضروبًا قاصدًا اختلاف الانواع وكذا في نحو ضربته
ضربًا كثيرًا قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ذكر ما تضمنه الفعل
بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية
من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان
الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك
لان النوع قد يكون نوعين فصاعدًا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدًا قوله
وَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ نَحْوُ قَعَدْتُ جُلُوسًا اي قد يكون المصدر
بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدرا وغير مصدر والمصدر على ضربين ما يلاقي
الفعل في الاشتقاق نحو تبتل اليه تبتيلًا والله انبتكم من الارض نباتًا واما
ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسًا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر
منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلًا وانبتكم من
الارض فنبتم نباتًا وقعدت وجلست جلوسًا ومذهب المازني والمبرد و
السيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا
ضرورة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفًا منه ومن جملته الضمير الراجع
الى المصدر المتضمن عامله نحو قوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشى ان
يلقها ذيب اي يدرس الدرس والى غير متضمن عامله نحو اعجبني الضرب الذي
ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير متضمن عامله نحو اعجبني ضربي
فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلامًا فانهما
ليسا بمصدرين لشي من الافعال قوله وَقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ

لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا

اعلم انه لابد فى الواجب الحذف والجايز من القرينه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذف جواز وحذف وجوب قوله سماعا وقياسا نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدع الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامى فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف الجر نحو بؤسا لك اى شدة وسحقا لك اى بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف الجر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا من نحو قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب الحذف مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويجيئا بعده فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد فى نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما فى قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن

الفراغ

الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك فبقى المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك وذلك لما ذكرنا من ان حق الفاعل والمفعول ان ياتيا بعد الفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعى المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل يجع الفاعل والمفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل معمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قولهم حمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء فى مثل ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا والمعنى قصدت جهته التى ينبغى ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حمدته حمده الذى يليق به وحمدته حمده الذى ينبغى له فيكون مضافا لبيان النوع كما فى قوله تعالى وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على الخبر المبتدأ الواجب حذفه ليلى الفاعل او المفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قايم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيينية المبنية ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك وهذا ان فسر مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لا ينوى فعلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال على ما يجى فى بابها نحو

للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى واما المبينة للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما فى الاية نكرة موصوفة وقليل ما

هيهات ورويد وشتان فبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها اذن
محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبناؤها على الفتح
اكثر اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذى استحقته حال المصدرية فيرجع اذن
فى استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا يستعملان عليه مع
الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيدٌ ويجوز ان تراعى
اصلها فى المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها
استعمالها مع المصادر قال تع هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بُعدًا لما توعدون
استعمالًا واما فى المعنى فهيهات اسم فعل والا لم يُبنَ واما ان لا يتوغل فى حذف
فعلها بل يكون فعلها مقدرًا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة هيهنا فهذه
المصادر ايض كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل
الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم
تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبانتصابها عرف ان الفعل مقدر قبلها وبُنيا
الاولى عرف قيامها مقام افعالها وقد يجوز فى بعض المصادر ان يستعمل
الاستعمالين اعنى تكون مصدرًا واسماء افعال نحو رويدَ زيدٍ ورويدَ زيدًا
وبلهَ زيدٍ وبلهَ زيدًا ويجوز ان يكون حاشى من هذا الباب فيكون زيدٍ مصدرًا
مضافا كرويدَ زيدٍ بدليل القراءة الشاذة حاشًا لله منونًا ويكون حاشى لزيد
اسم فعل مستعملًا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيت لك لزيد ومن جملة المصادر
القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها نحو فرّا له
اى نتنًا وبهرًا له اى تعسًا اما بهرًا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى
والقرفصا اعنى ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق
بينهما ان دفرًا ونتنًا لم يستعمل ناصبها وبيّنا بحرف الجر بخلاف نحو القرفصا
فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرًا وبهرًا ايضا
فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرًا وتعست بهرًا ومنها اسماء اعيان
هى الة مقامة مقام المصادر نحو تُربًا لك وجندلًا اى رُميت رميًا بترب
وجندلٍ فهذا مثل ضربته سوطًا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرًا

والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئًا لك اى
هناءة وعائذًا بك اى عياذًا وهى مثل قم قائمًا اى قيامًا وتعال جائيًا
والفرق بينهما ما ذكر فى القسمين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب
على الحال المؤكدة كما قيل فى قم قائمًا ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام
المصادر كاهًا منك اى توجعًا وواهًا لك اى طيبًا واففًا لك وتفًّا لك
واف لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان
فى الاصل صوتًا وان لم يبين بالجار نحو ايهًا اى كفًّا وويهًا اى زيادة وذلك لان
الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف
والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على
الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائمًا مقام المشتق منه قطع عنه
الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقًا
من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبًا
الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو اهًا وويهًا
ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو افٍ لكما واوهِ على اخوانى واهٍ من
ذنوبى والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا
الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع
المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما
خلطوا اللام بيا فى قوله فخير نحن عند الناس منهم اذا الداعى المثوب قال
يالا فصار معربًا بتمامه ثلاثيًا فجاز ان تدخل بعدها لامًا اخرى نحو
ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل
لك كما مر فى سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل
وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه
وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائمًا مقام
الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره فى اسماء
الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل

ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته
ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل ضه انت
وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال
بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء
اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال و
من المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله
بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه
منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك
الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله
واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالامر و
النهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكائي قرح الفؤاد فييجعا وان
نائبة وقال ايها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية
اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمان وقد ذكر الجوهري استعمال
قعدك الله وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا
قعيدك وقعدك الله لا اتيك وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا
وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري
قد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان
وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا ان المراد به
في البيت قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف
الزوايد من المصدر الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى
عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى
الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا
متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي
عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابها على المصدر ويكون التقدير
اسال عمرك الله اي اسال الله تعميرك او اسال الله عمرك واسال الله قعدك

اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد واسال متعد الى مفعولين و
يكون المعنى اسال بحق تعميرك الله اي اعتقاد بقاءه وابديته وتقعيدك
الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما
بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوايد
مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون
معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك اي قعيدك اي ملازمك
العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل
قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى القاعد كالحلف و
الحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تاويلهما
باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انه قيل لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم
السؤال لانه قد يبدا السؤال بالدعاء للمسؤول كانه قيل طول الله عمرك افعل
كذا قوله **وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد
نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع
مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت الا سير البريد
وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا** قوله ما وقع مثبتا
الى اخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما
ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن
الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا
او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت
سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تفريقا تفريقا وكذا ان دخل على المبتدا
نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا
من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او
التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع

للدوام ايض نحو قولك زيد يؤوى الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض
ويبسط وذلك ايض لمشابهته لاسم الفاعل الذى لادلالة فيه وضعًا
على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل
اصلًا لكونه اما فعلًا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع عمل النصب
كالفعل لانه يعمل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة
المبالغة حملوا المصدر بنفسه خبرًا نحو زيدٌ سيرٌ سيرٌ وما زيدٌ الا سيرٌ
كما ذكرنا فى المبتدا فى قولها فانما هى اقبالٌ وادبارٌ فيمحى اذن عن الكلام معنى الحدوث
اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا
المعنى اعنى زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى
قدمنا ان فاعلها او مفعولها يتبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف
الفعل تبيينًا لمعنى الدوام قال عجبٌ لتلك قضيةٌ واقامتى فيكم على تلك
القضية اعجبُ وقال سيبويه سمعنا بعض من نوثق به وقد قيل له كيف اصبحت
قال حمدُ الله وثناءٌ عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد
نفى نحو ما زيد الا سيرًا انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرًا او لم يكن بعد
نفى نحو زيد سيرًا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل
اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفى وليس
دخول النفى على الاسم المذكور شرطًا وذلك لانه يجوز كما قلنا فى نحو ما كان زيدٌ
الا سيرًا وما وجدتك الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه
مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر كان ومفعول وجدت مجازًا فاذن
اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرًا عن شىء لا يكون هو اى المصدر خبرًا
عنه الا مجازًا قوله او معنى نفى يريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما زيدٌ
سيرًا واعلم ان هذا المصدر الذى بعد الا او معناها قد يكون منكرًا كما
ذكرنا ومعرفًا اما بالاضافة نحو ما زيدٌ الا سير البريد وباللام نحو ما زيدٌ الا
السير وكذا يجئ مكررًا نحو ما زيدٌ الا سيرًا سيرًا قالوا فحينئذ حذف
الفعل وجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررًا فيه نوع اخلال لان

لزومام

مراده

مراده او وقع مكررًا بعد اسم لا يكون خبرًا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تع اذا دكت
الارض دكًا دكًا ولا يعطى لفظه هذه الفايدة الا بتكلف قوله ومنها
ما وقع تفصيلًا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو قوله
تعالى فشدوا الوثاق فاما منًا بعد واما فداءً يعنى مضمون
الجملة مصدرها مضافًا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق
شد الوثاق ويعنى باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه المط
منه وسماه اثرًا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر
الذى يكون بعد المؤثر ويعنى بتفصيله لذلك الغرض بيان انواعه المحتملة
واعلم ان ضابط هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرًا
تطلب منه فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ
مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة وعقيب تلك الجملة وجب حذف
افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان
يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك
الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد ستثقل
ذكر افعالها قبلها فاقيم متضمن المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمنها
فوجب حذفها فقوله تع شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمط
من شد الوثاق اما قتلٌ واسترقاقٌ او منٌّ او فداءٌ ففصل الله تع هذا
المطلوب بقوله فاما منًا بعد واما فداءً وتقول فى الخبرية زيدٌ يكتب فقرًا
بعد او بيعًا وعمرٌو يشترى طعامًا فاما بيعًا او اكلًا ونحو ذلك قوله
ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه
وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ
وصراخٌ صراخَ الثكلى يعنى ان قوله صوت حمار مصدرٌ فايدته
التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمارٍ قوله بعد جملة يعنى بها نحو له صوتٌ
وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا
المرفوع وهى مشتملة ايض على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك

الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه
شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم الذي تضمنه الجملة اي الذي بمعنى المصدر
المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله
هدى هدى الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة
لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدوث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب
بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة
تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار
اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام
سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب
لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى
الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما
قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي
الحال الماضية وهو نحو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا
وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة
المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم
يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب
الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو وضربه وفي هذا
تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل
منه ويصح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ حاصل
لان قولك له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل
بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا
الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة
في نحو قوله صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي
معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام
افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار

اي من ان ضربت ضرب الامير م

وصراخ

وصراخ الثكلى اما على البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال
الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون
الموصوف نكرة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل
اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا
لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول
بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جريء ومثله ايضا
قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا
انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التاويلين
المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن
المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن
فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له
وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني
مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة
لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه
مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في
وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال
سيبويه في نحو الاماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار
ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا
بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر
لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا
كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا
اما على المصدر او الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون
النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعله تابعا للاول واذا جاء بعد
الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير الاول فالاولى الاتباع ويجوز
النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا

او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل م

اي مثل صوت حمار ونكرا س

حسنًا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر
فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفًا او بدلًا كما ذكرنا نحو فاذا
في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنًا ولابد للفعل من مسند
اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروي في بيت
روبة فيها ازدهاف اييما ازدهاف نصبا مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا
الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها
ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف
درهم اعترافًا ويسمى توكيدًا لنفسه يعني يكون المصدر مضمونًا
لجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا يحتمل
لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر فلهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد
نفسه فاعترافًا في علي الف درهم اعترافًا يوكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة
المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربًا الا ان المؤكد ههنا
مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده على الضرب والزمان
واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد
جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو
الدعاء الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه
قوله اني لا اسحك الصدود واني قسمًا اليك مع الصدود لأميل لان
قسمًا بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام
فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصًا ومنه
صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها الا ان ما تقدمها من الكلام
يدل نصًا على معاني هذه المصادر ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب
حذف افعالها الاضافة المذكورة قبل وكونها تاكيدًا لانفسها ولا يمتنع في
كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عامله فيه
لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو له صوت

بدل م

وجوع بالمصادر مضافة الى الفا[illegible]
لا نحصل الباس من اظهار
فعلها كما تقدم م م

صوت

صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما
وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقًا ويسمى
توكيدًا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقًا مثل قولك رجع زيد القهقرى
في ان المصدر في كليهما موكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة
وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره
في الحقيقة موكد لنفسه والا فليس بموكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت
بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتًا فكيف يقوى واذا كان ثابتًا فكرره انما
يوكد نفسه وبيان كونه موكدًا لنفسه ان جميع الامثلة المورده للموكد لغيره
اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول
الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا قول مثل
قولك كان المخاطب كان يقول انه باطل وهذا زيد غير ما تقول فيه مصدر
اي قولًا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك
المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم
حقًا اي قولًا حقًا وكذا هذا عبد الله حقًا والحق لا الباطل وكذا
قول ابي طالب رحمه الله اذا الاتقناه على كل حالة من الدهر جدًا غير قول
الهازل اي قولًا جدًا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل
وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي
ثم اجزم به مرة اخرى فتكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى
فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به
قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد
اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل
هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولًا بها لقلت وهذا المصدر
مفعولًا مطلقًا لقلت بيانًا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة
لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي مقولة له فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت
بعد الجملة الخبرية قولًا صادقًا حقًا مطابقًا للخارج وهذا المعنى يدل عليه

على التفصيل م

الجملة السابقة نصًّا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ
اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق
والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه
يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلاً ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً
وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة بدلا لان عليه ابهم دلالة
نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه واما قولهم
احذك لا تفعل قال اوله خليلى هبا طالما قد رقدتما احدكما لا تقضيان
كراكما ولا يستعمل الاسم النفى فليس موكداً للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ
لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان لكان موكداً لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا
فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذ هو المحتمل
للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما
مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جداً وقد يكون هزلاً
فيكون موكداً للجملة لا للمفرد قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء
اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو رجع زيد القهقرى فان
القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدكما
مبين لمضمون المفرد لو كان موكداً ونحن انما جعلنا المصدر موكداً لغيره
اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان تقدر احدكما
اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابى طالب رحمه الله ابتغاه على كل حالة جداً
لفساد المعنى فنصب احدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعى
ومثل قوله اجدا بنى ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياى وسط المجالس اى افى
حق ومعنى حقاً وجدك منتصبان او نقول انتصابه على الحال كما فى فعلته
جهدك على الخلاف الذى يجئ فيه والعامل فى احدكما الفعل الذى بعده
اذا لم يكن مصدراً بما لان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير ابجدا
جداً ثم بنى ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب
حذف

حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان
جميع المصادر الموكدة لغيرها ينبغى ان تكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث
لا يحتمل سواها كما فى الموكد لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول
زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولاً باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه
فظهر ان قدمهم فى نحو قولك متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر موكد
لغيره كحقا فى قولك زيد قائم حقاً ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم
دالاً على ظن المخاطب نصاً فانتصابه بنزع الخافض كما قيل فى احدك او
على المصدر لكنه غير موكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله
فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر موكدة لغيره مع ان
اللفظ السابق دال عليه نصاً لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا
توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه
كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص فى معنى لفظاً محتملاً لذلك
المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل هو موكد لغيره واما الموكد
لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى تاكيداً لنفسه وهذا عبارة المتا خرين
وسيبويه يسمى الموكد لنفسه التاكيد الخاص والموكد لغيره التاكيد العام
وقال المصـ التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه
فى مقابلة التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون الغير موكداً كالنفس وانما
وجب حذف الفعل الناصب فى الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين
كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه
فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف
قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقاً اخوك قال انى لامنحك
الصدود وانني قسماً اليك مع الصدود لاميل وانا لا ارى باساً
بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين فى المصدرين لافادتهما
معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا
يكونان اذن من هذا الباب قوله ومنها ما وقع

من حيث اللفظ م

اعنى قبل المصدر م

مثنى مثل لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط
التى تعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير
كقوله ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير
نحو ضربته ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا
وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى
عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفها ياء لما اضيف الى
المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر
قال دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور قال ابو على معتذرا
ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من يقف
على افعى بافعى بالياء اصل لبيك الب لك البابين اى اقيم لخدمتك
وامتثال مامورك ولا ابرح عن مكانى كالمقيم فى موضع والتثنية
للتكرير كما فى قوله ثم ارجع البصر كرتين والمعنى كثيرا متتاليا فحذف
الفعل وحذف زيد المصدر ورد الى الثلاثى ثم حذف حرف الجر من
المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية
فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من
لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان
الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما
فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك
اى اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب وقولهم
دواليك اى تداولا الامر والبرد قال اذا شق برد شق بالبرد برقع
دواليك حتى ليس للبرد لابس وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال
ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اى ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله
جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وهجاجيك اى كف كفين كلها مصادر
لم تستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثله حواليك لكنه

ظرف

ظرف فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك
ههنا اذو نسب ام انت بالحى عارف ومعنى حنانيك اى تحنن
تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا
كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ارضى وذوبان الخطوب تنوشنى
وامكرا وانت فى الحديد وقياما علم الله وقد قعد الناس وانما وجب
حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت
الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقائما
قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد
قيل انها احوال كما يجئ فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا
كل مصدر عطف بالواو على جملة والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه
كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى نعم افعل وانعم عينيك انعاما
اى اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول او ونعم عينك نعمة
اى قرة وهو مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا
افعل ذلك ولا كيدا اى ولا اهم وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا
ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهى لافعلن ذلك ورغما وهوانا
وتقول اغتديت ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا
اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف
الفعل فى هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه
عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا الخ
القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك
اى فاء الداهية والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اى الى
فيك واللام بمعنى الى اى مضموم الى فيك وهذا كما تقول فى الحال
كلمته فاه الى فى ويجوز ان يكون هذا ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة
الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت
الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فانحى عنها

معنى المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى في مشافهة اومشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال نقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله فالداهية الى فيك اي جعلها مشافهك

قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمروا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظا او تقديرا والله يريد ما وقع عليه اوجرى مجرى الموقوع عليه ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا كانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المص وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف الجر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشيء اخر هو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول بان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله ان كان مثبتا والا فبتقدير جعله مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما ساير المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مسير معه واكراما

البت او المجهول مثبتا

مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت والمجهول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا يتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولنا قائل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واطعمت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة الان اولهما مفعول الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا مكتساه ومعطوه اي ماخوذه وكذا في نحو حفرت النهر زيدا زيد محفر والنهر محفور والمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر فانما ينصب الفعل الظاهر المفعولين لتضمنه معنى الحمل وذلك الفعل المطاوع المحمول عليه وليس انتصاب الثاني بالمطاوع المقدر كما ظن بعضهم اي احفرت زيدا فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره واعطيته درهما فلم ياخذه وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم اي حملتك على ان تعلم قيام زيد كما قلنا في كسوت واعطيت سواء وانما انتصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به في نسبة الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين و

جبة مكتو ومعطي وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة م

للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي م

بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقد اخلف من الكوفيين
بان عامله كونه مفعولاً كما قال فى الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله
وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْفِعْلِ هذا الحكم ليس مختصًا بالمفعول به بل المفعولات
الخمسة فيه سواء الا المفعول معه على ما قيل وذلك لمراعاة اصل الواو
اذ هى فى الاصل للعطف فموضعها اثناء الكلام وتاخير منصوب الفعل عنه
وجوبًا ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن
ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً فى ظاهر الامر على ان
الفعل غير مهم والاهم يوخر عن مرتبته اى الصدر وتوكيد الفعل موذن
بكونه مهتمًا فيتنافيان فى الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب
بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب
موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما
احسن زيدًا لانه لا يتصرف فى معموله كما يجئ وكذا لو كان الفعل صلة
للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدًا اذ لا تفصل بين الحرف الموصولة
وصلتها كما يجئ فى باب الموصول ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان
تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما
نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت
فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولاً لما يلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم
يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما مر فى حروف
الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له
منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتخلى الاخر بعد عامله نحو اما يوم
الجمعة فاضرب زيدًا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما
ان لقيت زيدًا فاضرب خالدًا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو
زيدًا غلامه ضرب لان زيدًا متاخر فى التقدير من وجوه احدها بالنظر
الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث
بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه

لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر — متاخر
من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدًا ضرب غلامه فانه متقدم من جهة
المعمولية والمفعولية واجازه البصريه وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي
وكذا لم يجوز الكوفيون ان يتصل ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم على الفعل او بما
اضيف اليه المفعول او بنعت ما اضيف المفعول اليه نحو غلامه او غلام
اخيه ضرب زيدٌ واى شئ اراد اخذ زيدٌ على ان فى اراد ضمير زيد وذلك
لان المفسر فى هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدم قبل المفعول المقدم
على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متاخر لفظا
وليس بمتقدم تاخيرًا تقديرًا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيدٌ فان مرتبة
المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا
الى مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل جاز
ما اتصل به الضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب
زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل
الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان
قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد
مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره
الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدًا ضرب كما يجئ فى المنصوب على شريطة
التفسير قوله **وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا نَحْوُ
زَيْدًا لِمَنْ قَالَ مَنْ أَضْرِبُ وَوُجُوبًا فِى أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ الْأَوَّلُ
سَمَاعِىٌّ نَحْوُ امْرَأً وَنَفْسَهُ وَانْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ وَأَهْلًا وَسَهْلًا**
القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما ذكر وقد تكون غير
لفظية كما اذا رايت شخصًا فى يده خشبة قاصدًا الضرب شخص فتقول
زيدًا قوله امرا ونفسه اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب
الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط
يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى

كونه منادى قوله وانتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا
خيرا لكم وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان
لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان
على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا
انتهاء خيرا وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك يقوى مذهب سيبويه
اى تقديرات فى الاية وكذا قوله قواعده بترجتى ما لك او الرتى سينهما
اسهلا اى قول ايت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اى انته
عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ايت فى هذه المواضع الانى الشعر انك
نهيت فى الاول عن شئ ثم جيت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يومر به فيجب
ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا
ما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشرى فى ذلك وأورد
سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله
مع انته وايت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا دون ناصب خيرا لكم و
خيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا ذا قصد
والقصد فى الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفى قصد الامور
ذميم قوله اهلا اى اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اى وطئت مكانا
سهلا عليك لا وعرا قال المبرد هى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك
مرحبا واهلت اهلا اى تاهلت تاهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له كما
قيل فى نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا
موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعله سماعا قولهم هذا ولا زعماتك
كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه
سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم
زعماتك او انعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان
رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه
اى من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت

بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك

ويجوز ان يكون التقدير انعم هذا ولا انعم زعماتك

اى

اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال
هذا ولا قمين ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا بسوء ويروى زيد بالرفع و
كلامك زيد نحو كلته فوه الى فى والنصب اشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان
والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر
بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غير الاصوات قليل
كالنكير واما فى الاصوات كالصهيل والنيم فكثير والعذير ايضا الحال التى يحاولها
المرء يعذر عليها قال الجارى لا تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى
تثنى بقوله سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال
هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اى احضر عاذرك وعذرك او الحال
التى تعذر فيها ولا تلام وهى فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه
به لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايذائه
اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبى صلى الله عليه وآله
انه قال لابى بكر اعذرنى من عائشة اى من جهة تاديبها وتعريكها وفى الخبر لن يهلك
الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم
ومهلكهم فمعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرنى من
فلان اى من اجل ايذائه اياى اى لى عذر فى ايذائه فهل ههنا من يعذرنى و
منها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع
الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل
اخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا
اى اعطنى كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر
اى هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك الاخر ذلك ومنها قولهم
الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا وكل شئ
ولا شتيمة حر اى اصنع كل شئ ولا ترتكب شتيمة حر وان تاتى فاهل
الليل والنهار اى فتاتى اهل الليل والنهار اى هلا لك بالليل والنهار
وديار الاحباب اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم

رجلا على حذف ناصب رجلاً وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم
حال مقدم من رجلاً والكاف اسمية او حرفية ويجوز ان يكون تمييزا
كما في قولك عندي مثله رجلاً وكاليوم مفعول رايت والكاف اسمية
اى ما رايت مثل مرئى اليوم رجلاً وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شئ
ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شئ ام ووجوب الحذف فى جميع ما ذكروا انما هو
لكونها امثالاً او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به
يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجى فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف
الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فايدة فى التعجب من
دون متعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت
اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف
من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى لمن يشاء اى يشاؤه او غير
منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون
بالمخالفة وقوله وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها
نصلى اى يوثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال تعالى
والله يقبض ويبسط قوله الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله
بحرف نائب مناب ادعو لفظاً او تقديراً اى الذى تطلب منه
ان يقبل عليك بوجهه فالمص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه
المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو اخرج زيد فى قولك
اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشرى لم يحد المنادى لاشكاله
وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال
زيد ولو حد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا او اخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى
والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخل يا
واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى
الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولى المندوب
منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال

فانا مشتاقون اليك ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت
على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا
هلكت وكذا المندوب المتوجع عليه نحو وا ويلاه وا ثبوراه وا حرباه اى
احضر حتى نتعجب من فظاعتك والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم
ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقولهم وا ثبوراه وكذا المستغاث منادى
دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء
ويا لله واهى احضرا حتى نتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو
منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده
يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فايدته واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده
مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا
الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين
نحو يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة
اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى
الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به
ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى
وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه
لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر
بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية
مجيئها بلفظ الماضى وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال
ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات
النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز
فى اداته ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون
لغائب لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير

يجوز ان م

المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرًا او مضمرًا
غائبًا او متكلمًا او مخاطبًا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضماير فتواصه
في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى
فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى انضجر او
تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من
دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل بسببه كلامًا
كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل
المنادى المصدر اتفاقًا نحو يا زيد دعاءً حقًّا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة
الحق وزيد قائم حقًّا اي منتصبًا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصب
الحال نحو يا زيد قائمًا اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل
ضرارًا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب
الحال اعني الجهل تقديرًا لزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيء زيد راكبًا قوله ويبنى
على ما يرفع به ان كان مفردًا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا
زيدان ويا زيدون وانما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على
الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف
والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية
ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد انه لم يكن فيه
سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى
ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف لانه معرب بفتح بلا ناصب
فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقًا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه
بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى الطويل لانه
فهو صفة مرفوع او منصوب بلا عامل وحسبك من شر سماعه وقال الفراء
اصل يا زيد يا زيدا المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار
كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف
يا زيدا والحركة عنده ليست نصبًا ولا ادري ما يقول في نصب المضارع و

كخبر المبتدا والجملة

المضاف

ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر م

المفرد النكرة ولم يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبًا قوله مفردًا اي الذي لا يكون
مضافًا ولا مضارعًا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما
كان مقصودًا بقصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فتم نحو يا زيدُ
ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي
ويا فتى وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هولاء ويونس يحذف الياء في
المنقوص ويعوض منها تنوينًا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص في الوصل
ثابتًا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحذف في يا مري من الاراء تخوفًا من
الاجحاف بالكلمة وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادًا وتعريفًا وذلك لان يا
زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظًا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر
ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى اما المضاف
والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادًا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
مثلها تعريفًا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرًا الى
المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وجاز يا
اياك نظرًا الى كونه مفعولًا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قال
لابنه حين اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على
القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعًا به الى حركة الاعراب لما اضطر
الى التنوين تنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرقًا في الاعراب
وبنى على الضم فرقًا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة
المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل قوله و
يخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها
ولا لام نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله و
يا طالعًا جبلًا ويا رجلًا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل
المنادى اذا استغثت به نحو يا لله او تعجبت منه نحو يا للماء وهي لام

التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف
لمناسبة معناها المعناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء
وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام متعدّ
لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى
المفعول وجاز ذلك مع ان الفعل متعدٍ بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف
النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسنٌ وانا ضاربٌ لزيد و
لا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدها
الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث
بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اى يا قوم
والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى يفتح لام الجر معه لما يجئ في
حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان
للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصلٌ
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بدّ من فتح لام المعطوف ايضا
نحو قوله يا لعطافنا ويا للرياح وانما تكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه
موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه
موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على انه مدعو له والمنادى محذوف
نحو يا للدواهى ويا للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا
لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله
ويا لله ونحوها وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالله من الم
الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام
الاول فمعنى يا لله للمسلمين احضر الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى
عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على
المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكرٍ انشروا لي
كليبا يا لبكرٍ اين اين الفرار وتوهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث

بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا
لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعانى الذ
فلو قلت يا لزيد فقد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء
في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى
بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به او المتعجب منه قوله
ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه
فكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الز
كحكم زيادة المندوب فتكون مرة واوا ومرة ياء ومرة الفا كزيادة المندوب
على ما يجئ وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا
مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم
المبنى المشبه للحرف فغلبتها اللام الجر حرف النداء المقتضية للبناء
لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر
قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان
او مع الالف وما سواها ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة
ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجئ بعده شئ من تمامه اما معمول للاول
نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه
عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشئ واحدٍ
نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو
كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر
مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة وثلثين عندى وقال الاندلسى وابن
يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير
العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحرث اذا قصد جماعة
معينة والا فلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معينين والاول اولى
لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد

بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل
قال ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع وقال اعبدا حل
في شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة
فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما
جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كما في يا رجلا
فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرافا ويا عبدا
حل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة و
ثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان
يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس ويا دارا بحزوى الدارسة لكنه كره
وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول
يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف
عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم
يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه لا
يستنكر جعله في صورة المفرد المعرفة واتباعهما اياه نحو يا رجل وامرأة ويا
رجل الظريف ولا يجوز قصدا للتعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا الظريف
بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث
المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة
للمعرفة فلم يضم المتبوع وان كان معرفة لئلا يستنكر في الظاهر كون
الجملة صفة للمضموم الذي تعريفه ظاهر ولما مع نصبه منونا فهو في صورة
النكرة وان كان معرفة فلا ينكر وصفه بالجملة الا ترى انك لا تقول في
باب لا لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف
يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما
لا يعجل ويا دارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف

نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا
للمعرفة قيل النداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء
وصرح الكسائي والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا لمعين على انه مضارع
للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا لمعين على حذف الموصوف وفي كلام
سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا لمعين وفيه اشكال لاستلزامه
جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد
فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها
اسما لمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها اياها امر
منكر كما لزم في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي
لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله
يا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران ان لا تلاقیا انما جاز عندهما لكون راكبا
وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا ولا يرى البصريون باسا بكون المنادى
نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب
ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب
الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد
لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على
ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاء يا زيد الحسن الوجه
برفع الوصف اتفاقا ولم يجر في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع
للمضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف قوله **وتوابع المنادى المبني
المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله
نحو يا زيد العاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو
عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل
والا فكابي عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم**

الموصوف بابن مضافا الى علم نحو يا زيد بن عمرو كان عليه ان يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى اخره زيادة الاستغاثة وانما توابعه لا ترفع نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اتباع اعراب المتبوع. واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجى الكلام عليه فى باب المصدر وقال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشى اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام وغيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام و الضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجل واذا كان مضافا او مضارعا له فالنصب نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول فى البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه فى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستانف الذى باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازنى يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو فى حكم المباشر فرق قال وا نظيره ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز قيامه مقامه فجاز ان يكون فى اللفظ كالمنادى

الجنس م

ورجلا ويا عبد الله م

المستانف

المستانف والذى ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجى فى باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجى فى التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو فى البدل ولا غلام وجارية فى العطف قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجى فى بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بتكرر اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح فى المعطوف واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحرث ويا عبد الله والحرث وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزمه فيجوز اذن ضمه اذا كان مفردا اتبع المعرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كانت الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما فى يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا زيد الضارب عمرا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب

بالفصل بينها وبين معمولها لخلو
فيها غول ولجواز الغائها م

وذلك لقوة كونه فى حكم المستانف معنى
فكانه باشره حرف النداء كما تقول يا ايها
الرجل م
وهو غريب لم يذكره غيره م

يا هؤلاء العشرون رجلا

ويزول نزوالها صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعاملة لها
وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة الرفعة جاز ان ترفع التوابع
المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئاً من استنكار تبعيه حركة الا
لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد
لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف
اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور
وقوعهما موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعهما للمرفوع وتابع المرفوع
مرفوع سواء كان مضافاً او مفرداً وليس ببعيد فى القياس لكنه لم يثبت
فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولاسيما الوصف منها كما جاز فى
لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيداً الظريفَ واللام لا تمنع البناء كما لم تمنع
فى الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك فى لا لان المنفى فى الحقيقة هو الوصف
لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف
فيها لا ظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى لنفى الظرافة
لا لنفى الرجل الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيدا الظريف
فان المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش فى مسايله
الكبيران بعضهم يقول فى الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل
ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما فى البدل وقد قدمنا ان عطف
البيان هو البدل قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع اى فى المنسوق
ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى
مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على
استقلاله معنى كما فى يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب
لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة
ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعاً والوجه فى التوابع
ان تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى البناء ولزم الخليل نظرا الى العلتين
المذكورتين اختيار الرفع فى التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله
والنصب

النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيدُ
ذا المال فى الوصف ويا تميم كلكم فى التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ
تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارضٌ وعطف النسق ذو اللام لا يكون
مضافاً اضافة تحقيقية وابن الانبارى يجيز فى هذه المضافات
الرفع ايض كما فى المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها و
نصبها تقول فى الوصف يا زيد الظريفُ والظريفَ وفى عطف البيان عند النحاة
يا عالم زيدُ وزيداً وفى التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفى المعطوف
ذى اللام يا زيد والحارثُ واما التوكيد اللفظى فان حكمه فى الاغلب
حكم الاول اعراباً وبناءً نحو يا زيدُ زيدُ لانه هو لفظاً ومعنى فكان حرف
النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً قال رؤبة
انى واسطارٍ سُطِرن سطراً لقايلٌ يا نصرُ نصرٌ نصراً وفى حمل لبة
على نحو يا زيدُ زيدٌ بدلاً وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان
البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد
والثانى فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثانى نحو
يا زيد زيدا الطويل فابو عمرو يضم الثانى ايض على انه توكيد لفظى للاول
كما كان او بدل منه بما حصل له من الوصف كما فى قوله تم بالناصية ناصية كاذبة
كما ذكرنا فى لزيد صوتٌ صوتُ حسنٍ ولا يجوز ان يكون الثانى مع وصفه
وصفاً للاول كما جاز لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه
كان يقول يا زيد زيداً الطويل بنصب زيد الثانى على انه توكيد كما ذكرنا
فيه غير موصوف فلا يمتنع اذن رفعه ثم اعلم انه انما جاز الرفع فى المفرد
حملاً على اللفظ ولم يجز فى المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب فى
توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت
تابعة للمعرب فى اعرابه لا للمبنى فى بنائه الا ترى انك لا تقول جاءنى هولاء
الكرام بجر الصفة حملاً على اللفظ بل يجب رفعها حملاً على المحل لكنه لما كانت
الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث فى المنادى بحدوث حرف النداء

وابو العباس ان كان كالحسن نكالخليل اى المبرد يوافق الخليل فى اختيار
الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن فى عروض اللام وجواز حذفها فكانه
اذن مجرد عن اللام ويوافق اباعمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما
فى الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف بضم و
يحتاج هيهنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها وذلك بان تنظر
الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد
من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين سائر الافراد حتى صار علما له
بكثرة الاستعمال ولابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية
مع لام العهد ليفيد الاختصاص به ويسمى ذلك العلم الاتفاقى كانت اللام
فى مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك
العلم وذلك اما فى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة
كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس
وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة والمصدر
اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانه لم يصر
مع اللام علما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام فى مثلها بعد
العلمية وان لم تكن الاعلام محتاجة الى التعريف وذلك للمح الوصفية
الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين
وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمى بهما فكانك
اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل
فى المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت
فى بعض ما تصلح له كانت باللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب
وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو
صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة من الوصف
والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل

يجوز دخول اللام فى اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر
فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح
الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب قالوا ابنو الليث
فى بنى ليث بن بكر بن مناه وان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله
اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان تضيفه الى العلم او تعرفه
باللام وان كان فى الاصل فعلا وليسا مطردين قال علا زيدنا يوم
النقا راس زيدكم باسيض ماض الشفرتين يمان وقال رايت الوليد بن
اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع
كالاحد والاثنين والثلثا والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها
وقد يجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا
فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثا والاربعا والخميس
اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة فى كون
الاعلام اللازمة لامها فى الاصل اجناسا وكذا فى نحو الثريا والدبران والعيوق
والسماك لم تثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا
للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا فى الثلثا والاربعا وربما يكون فى هذه
الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته فى واحد من
جنسه كالمشترى فى الكوكب المعين فانا لا ندرى ما معنى الاشتراء
فيه ولذلك قال سيبويه ولما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف
وعند المص ما لزمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها
فى الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثا والاربعا والدبران و
المشترى ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار
بالغلبة علما قال بل هى اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك
الطريقة اجراء للاكثر لامها مجرى واحدا فى التقدير لما امكن وكان الاكثر
ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب
عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف

فيه المعنى الشامل للمسمى المعين واخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها
ما يعرف فيه ذلك المعنى ويثبت جنسيه لفظه كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف
ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق لكن لا يعرف معنى
العوق والدبور فيهما هذا بطوله ومذهب المبرد ما احال عليه المصنف
ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لها فيه ولا يفيدان التعريف بل لمح بهما
لوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية وكان على هذا
ينبغي ان يكون كل اسم ذى لام زايدة كالذى والتى مثل العلم ذى اللام فان
وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف
فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق مما اختيار
الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه
قوله والمضافة المعنوية اى التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى
المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية
كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الحوفا
وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احدهما ان صفة
اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل
الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر و
الحوف اسم موصول والموصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف
فكانه قال الذى ضمرت عنسه لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول
علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم اشارة ولا يكون
الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا
فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظى وان كان مضارعا للمضاف لكن
لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان
منادى قوله غيرهما ذكراى غير ذى اللام قوله مفردة مطلقا اى مفردين كانا
اولا وكان متبوعهما مضموما اولا قوله والعلم الموصوف بابن ينبغي ان يضم

ثبت جنسية لفظه كالمشترى و رابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى صح

بمقتل شجعة صح

العنس الناقة الصلبة ق صح

ولو كان قوله الذى ضمرت عنسه صح

اليه فهذا اخر فنقول والعلم المفرد الموصوف بكذا يخرج نحو يا عبد الله بن زيد
فانه يجب نصبه حكم ابنه حكم ابن فيما ذكروا ما بنت فليس مثلهما في الندا
اما في غير الندا ففى جريه مجراهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما
لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون
العلم موصوفا بابن متصلا موصوفا احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو
فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط خمسة
وهي كون المنادى مفردا كما مر وكونه علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه
موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدا وكون
ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا
اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه
وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة
حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن
وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة
مضافة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى
المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى
اللفظ نحو يا عالم بن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرايط الاربع في
غير الندا يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني
زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبه شاذ وان اختل احدى الشرايط
لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنه
لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر
كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع لا يكثر استعمالها قوله
وَاِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ قِيلَ يَا اَيُّهَا الرَّجُلُ وَيَا اَيُّهَذَا الرَّجُلُ
وَيَا هَذَا الرَّجُلُ وَالْتَزَمُوا رَفْعَ الرَّجُلِ لِاَنَّهُ الْمَقْصُودُ وَتَوَابِعُهُ
لِاَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ وَقَالُوا يَا اَللّٰهُ خَاصَّةً لو دخل اللام المنادى فاما

اربعة

ليسا بعلمين وايضا صح

ان سبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين فمن ثم
قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والالف فاستكره دخولها مطردًا
فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايض بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع
المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم
يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى تعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين فى
احدهما من الفايدة ما فى الاخر وزيادة لا يستنكر كما فى لقد والالان على ما
يجئ فى موضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل
قولك ياهذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف
مع حصول الاستغناء باحديهما وقال المبرد فى الاعلام انها تنكر ثم تعرف
بحرف النداء ولا يتم ما قال فى يا الله ويا عبد الله وقال المازنى فى اسم
الاشارة ينكر ثم يعرف بحرف النداء الفايت من الاشارة ومن ثم لا يقال
هذا اقبل اى ياهذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشئ المعين
مواجهًا مقصودًا بالنداء واى محذور فى اجتماع مثل هذين التعريفين
هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهمًا
غير دال على ماهية معينة محتاجًا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ اخر
بقع
لشدة احتياجه
ليقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم المحتاج الى المخصص ثم يوتى
مخصصه الذى هو ذو اللام وصفًا له رافعًا للابهامية وذلك لان
مضروة المنادى ان يكون متميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات فلا
معنى لنحو يا شئ ويا موجود لان تكتفى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شئ
مما يكون فى العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ والموجود وهذا مجاز وكلا
فى الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن
الاضافة اذ هى تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ شئ وما
بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص
بخلاف اى واسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم
اخر بعده واما ضمير الغايب فانه وان وضع مبهما مشروطا ان لا ابهامه

وان يكون رز

فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة
ابهامهما بشئ واما اسم الاشارة
صح

لكن

٩٨

لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا
كما فى ربه رجلا واما نحو رايته زيدًا فقليل واما الموصول فانه وان ازال
ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى
الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما من ان الابهام باسم بعده
بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر
على ياهذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم فى نعت ياهذا النصب والرفع كما
فى يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم فى وصف ياهذا
فقال ان كان لبيان الماهية نحو ياهذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى
عنه والا جاز الرفع والنصب نحو ياهذا الطويل واما المازنى والزجاج
فجوزا النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف
ولم يثبت وانما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد
الابهام وايض لو لم يقطع لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم يمكن
التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب
ولبدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او
تنوين قايم مقامه نحو ايا ما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايض التنوين
يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما فى قوله تعالى ورفعنا فوقهم بعضهم
فوق بعض وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايض مناسب
للنداء اذ النداء ايض تنبيه ثم لكون اسماء الاشارة اوضح من اى يوصف
اى به فى بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه وانما توصل باى الى نداء
اسم الاشارة فى بعض المواضع لان اسم الاشارة فى اصل الوضع ما يشار به
للمخاطب الى شئ فهو فى اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يوتى فيه بحروف
الخطاب كما يجئ فى بابه فنحو شئ فى بعض الاماكن من ان يدخل حرف يجعله
مخاطبًا اى حرف النداء ففصل بينهما باى لتناكرهما فى الظاهر ثم قد يوصف
هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل بناء على هذا نحو يا ايهذا الرجل
لا لاجل نداء المعرف باللام على ما اوما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة

ليس

بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش
في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى
ويضعف تقويته مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندور
كونها موصوفة كما يجي في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت
مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها
فالاغلب بناؤها على الضم كما ياتي في الموصول فحرف النداء على هذا يكون
داخلا على اسم مبني على الضم فلم تغيره وان كان مضارعا للمضاف كما يجي في
قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في
النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية و
هذا حد النعت كما يجي اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف
بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما
يجي في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في باب
النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات
المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فتح هذا الابيض واما
التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من
افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت تعريفا كما هو
الشرط واحسن التعريفات اللام اذ هي اقل من المضاف اليه فعلى هذا صار النعت
والمنعوت معا نهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد
الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد
فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت و
المنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز
ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اي
اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد

الظريف

ولاسيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها م

٩٩

الظريف لكن التزموا رفعه على كونه مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد
ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبل قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه وان
اردت نداء العلم الذي صار علما مع اللام كالنجم والصعق لم يجز جعله وصفا لاي
لان العلم لا يوصف به ولا يجوز حذف اللام منه لانه صار كجزء ولا يجوز ايلاء
حرف النداء اياه نحو يا الصعق نظرا الى اصل اللام فلم يبق الا ان يقال يا من هو
الصعق اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي سواء كان
تابع المنادى مرفوعا او منصوبا بحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء
كان المنادى اي او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا
جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت ومن نصب الطويل قال
ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجي بعد وصفه
لا يكون الا تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه مع
هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل
ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا
بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا
يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل
المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني
الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجي في باب البدل
انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم
زيد ونبدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا
من اي واما اذا جئت بعد وصف اسم الاشارة بتابع فانه يجوز ان يكون تابعا
لاسم الاشارة ويجوز ان يكون لوصفه وذلك لان اسم الاشارة قد يستبد
من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل الكريم ان جعلته صفة للرجل فالرفع لا غير
وان جعلته لهذا جاز الرفع والنصب على راي كما مر واذا كان ذلك التابع عطف
نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو

فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء م

وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد م

لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يقع اي م

حلته

على الوصف كان وصفاً لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا وان قال الاندلسى لا يجوز عطف المضاف لا رفعاً ولا نصباً على المفرد المرفوع الذى هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفاً على زيد واجاز المازنى الرفع حملاً على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحرث ولا يجوز يا الحرث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحرث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحرث يا واللام لفظاً ولم يجتمعا فى يا زيد والحرث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديراً لا لفظاً قوله لانها توابع معرب يومى الى ان المعرب لا محل لها والى انه لا يحمل على محله ولا يترك ظاهر اعرابه وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معرباً لفظاً نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملاً كقوله فى ضارب زيد وعمرو ان التقدير وضارب عمرو واكراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحلى الخفى لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيداً منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والداً ودون معد فلتزعك العواذل وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور او نصب على التوهم قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال

اجتماع م

ولا يجيز فى نحو حسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف كما هنا م

بنصب دون م

مقدر

مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالواجب ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالعلامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصوداً دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم تدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام للكلمة فلا يقال لاه الا نادراً فاذ نسيها لاجل الكثرة وكونها بدلاً من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلاً فاما ذا الا ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب اما النجم والصعق والذى وبابه فان لامها لا زمة لكن ليست بدلاً من الفاء واما الناس فلان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس انه لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال فى السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مالوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاماً فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع لام العهد علماً له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا تقول اجتماعهما يختص بحال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجئ الالاه فى السعة اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الالاه فلما خففت الهمزة نقلت نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت الالاه فلما خففت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا يدغم

نصبه م

لزومها م

البيت الصعق ... وبعضهم قال ... م

كل ما ...

ولا يلزم الادغام

لو خفف نحو الا لاهة العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب
كما غلب في الله فكان اللام من الله ملتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك
للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل و
صار الجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما
لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله
بالوصل على الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها
اي تستر فيقال في قطع همزة واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص
باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه ما في اللهم
وتالله وآلله وها الله ذا والله مجرورا بحرف مقدر في السعة وافا
الله بقطع الهمزة كما يجي في باب القسم وقوله من اجلك يا التي تيمت
قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم
اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تبغيا لي شرا اشذ و
وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميم
في اللهم عوض من يا اخر تبركا باسمه تعالى وقال الفرا اصله يا الله امنا
بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم
بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما وقد يناد ما قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت
او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم
عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو
يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وقل واجاز المبرد وصفه لانه
بمنزلة يا الله وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض
وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى في الاسماء المختصة
بالنداء ما نعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك
في يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثله المنادى
المكرر اذا ولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب

ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة
عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة فالثاني عطف بيان وهو
البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني
مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في
توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته
حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة
فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف
والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جي بتاكيد المضاف
لفظا بينه وبين المضاف اليه لانه بعد المضاف اليه لئلا يستكره بقاء الثاني
بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل
بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في
الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة
لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول
وكانه لا فصل هناك اذ ليس اجنبي الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم
مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار
مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرية واجبة رفعها نحو قوله
لا فيها غول وقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان
حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما
يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية
وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر
ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان
القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي
الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان ما اضيف اليه الاول لم
يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين